



الاستجابة لأزمة الأمن الغذائي في اليمن

أفكار ورؤى من منظور القطاع الخاص



مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه - نوفمبر ٢٠٢٢



hsayemen.com

قائمة بالاختصارات والأسماء المختصرة والاستهلايات	٣
١. تمهيد	٤
٢. موجز تنفيذي	٦
٣. مقدمة	٨
٤. الأمن الغذائي في اليمن: تحديد لئمة متعددة الأبعاد والاستجابة لها	١٠
٥. حواجز التأثير: التحديات التي تواجه القطاع الخاص في اليمن والتي يتفاهم معها انعدام الأمن الغذائي	١٤
٦. استجابة مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه لئمة الأمن الغذائي في اليمن	١٧
٧. وضع النظر للئمة للطريق نحو الزدهار: مواجهة التحديات الحالية وبناء مستقبل أكثر إشراقًا لليمن	٢٨
٨. ملاحظات ختامية	٣٠
قائمة المراجع	٣١

قائمة بالاختصارات والأسماء المختصرة والستهلايات

مشروع تقييم القدرات	ACAPS
خلية الإجراء والعمليات الإنسانية	EHOC
منظمة الأمم المتحدة للئمة والزراعة	FAO
شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة	FEWS Net
بنك تنمية ريادة الأعمال الهولندي	FMO
تكتل الأمن الغذائي والزراعي	FSAC
برنامج التنمية الإنسانية	HDP
مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه -اليمن	HSA
مؤسسة هائل سعيد أنعم الخيرية	HSACF
مؤسسة التمويل الدولية	IFC
المبادرة الدولية حول كوفيد - ١٩ في اليمن	IICY
التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي	IPC
حكومة معترف بها دوليًا	IRG
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة	OCHA
معهد التنمية لما وراء البحار	ODI
منظمة الأمم المتحدة	UN
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة	UNDESA
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
آلية التحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة	UNVIM
برنامج الغذاء العالمي	WFP
منظمة الصحة العالمية	WHO

١. تمهيد



عبد الجبار هائل سعيد أنعم

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه

يواجه اليمن أزمة غير مسبوقة في مجال الأمن الغذائي لم يشهدها في تاريخه؛ فحتى الآن، ليزال هناك الملايين من اليمنيين على شفا المجاعة، وربما كان الكثيرون منهم لا يعرفون من أين يمكن أن تأتي وجبتهم التالية، فضلا عن الغالبية العظمى الذين لا يملكون أية مصادر آمنة للحل والمعيشة لهم ولاسرهم تجنبهم المجاعة وسوء التغذية.

إن المعاناة الحية التي يعيشها معظم اليمنيين يوميًا خلال هذه الأزمة عميقة، أسهمت في تفويض الأمن الغذائي للبلد، مضطربة من التزامات والمراعاة.

فالتحديات الاقتصادية التي تسببت في انعدام الأمن الغذائي اليمني كبيرة؛ كما إن آثارها المجتمعية مقلقة للغاية. ومن المؤكد أن التصدي بحزم وفعالية للزمنة الحالية قد تأخر كثيرا.

لذلك، إننا كمؤسسة يمنية تعمل منذ ٨٥ عامًا، نراقب عن قرب تنامي الأزمة الإنسانية في اليمن بقلق متزايد، وقد استجنا لها بشكل كثيف ومستمر من خلال تسخير إمكانيات ومقدرات المجموعة ومواردها لخدمة المجتمع اليمني في أوقات الأزمات المتكررة تجسيدا لقيمتنا المؤسسية، إلا أننا ورغم ذلك نؤثر التحرك الجماعي إيمانًا منا بقوة الشراكة من خلال تعاوننا مع المنظمات ذات الرؤية المشتركة - بما في ذلك المنظمات الدولية وشركاء القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المحلية في عدد من مشاريع معالجة الأمن الغذائي، وتحسين الصحة العامة، وإصلاح البنية التحتية المتضررة.

لقد أثبت عملنا بروح الشراكة والتعاون مع مختلف الجهات المعنية والمنظمات الإنسانية، أن حشد الخبرات والموارد هو، إلى حد بعيد، أكثر الوسائل فعالية لمواجهة التحديات التي يمر بها اليمن. بل أظهر أيضًا أن القطاع الخاص في جميع أنحاء اليمن هو شريان الحياة والعمود الفقري لاستمرار عجلة الاقتصاد وضمان الأمن الغذائي، فعلاوة على دوره في استيراد وإنتاج وتوزيع المواد الغذائية الأساسية للملايين كل يوم، فإن هذا القطاع يوفر فرص عمل لمئات الآلاف من الموظفين الذين يعولون الملايين، إضافة إلى كونه محورًا أساسيًا في التنمية المستدامة، يساهم في ضمان قدرة البلاد على شق طريق أكثر استدامة نحو الرزدهار الذي يصبح معه الملايين الذين يتضورون جوعًا أفرادًا يتمتعون بالكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي والقدرة على تلبية احتياجات أسرهم. بل والمساهمة في إحياء المجتمع. وهو مسار يتطلب بنية تحتية وإمكانات وقدرات وأنظمة بيئة اقتصادية فعالة حتى يتمكن اليمن من الخروج من معضلته الحالية بمرور من شأنها أن تطلق العنان لإمكانية نموه وقدرات شعبه.

إن الحاجة الملحة لحل أزمة أصبحت ضرورة إنسانية قبل أن تكون إقتصادية. فقد تم القيام

بواحدة من أكبر العمليات الإنسانية التي جرت على الإطلاق، والتي حافظت على حياة الكثيرين، لكن اعتماد المجتمعات اليمنية على المساعدات يجعلها ضحية، في أغلب الأحيان، لنقص التمويل. فضلًا عن تحطم المرونة الاقتصادية والنسواق المحلية بفعل فقدان الدخل وانهايار القوة الشرائية، الأمر الذي رسخ الحواجز التي تحول دون الاستثمار.

ومع ذلك، فإننا نؤمن في مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه أنه لا يمكن تجاوز تلك الحواجز دون استخدام الوسائل المناسبة، حيث نسعى جاهدين لتخطي حدود الممكن بالتغلب على العقبات والتكيف مع النوضاع الجديدة وإيجاد طرق مبتكرة لخدمة الشعب اليمني، مؤمنين أن هناك حاجة إلى عمل جماعي جريء للتغلب على الأزمة الخائفة. من هذا المنطلق، أصدرنا هذا التقرير الفني بهدف المساهمة في مناقشة السياسات العامة مع المجتمع الدولي ومع نظرائنا الباحثين عن حلول لتحديات الأمن الغذائي في اليمن والقضايا الهيكلية الأوسع نطاقًا التي تعيق تحقيق التنمية في سوقنا المحلية حاليًا.

إننا، حين نعرب عن وجهات نظرنا بشأن القضايا المعقدة التي تواجه اليمن، مستلهمين تجربتنا في الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية في تقديم التوصيات الأمثل لإحراز التقدم الإيجابي في معالجة الأزمة؛ فإننا نأمل أن يمثل هذا التقرير الفني مصدرًا مفيدًا، للمساعدة في دعم العمل المنصر الذي يضطلع به نظراؤنا وزملائنا المحليين و الدوليين لإيجاد حلول للتحديات الحالية.

إن مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه ظلت وفيه لالتزامها بالمساهمة الفعالة الهادفة إلى تطوير المجتمع اليمني، بما يتماشى مع مبادئنا لتنمية الاقتصاد، التي أطلقناها مؤخرًا، والتي تستهدف إيجاد حلول طويلة الأجل ومستدامة لكثير من مشاكل البلاد إلحاحًا وأن تكون دليلًا لعملائنا مع جميع المعنيين من أجل تحقيق الاستقرار والسلام والنمو لمجتمعنا اليمني العظيم..

Abdullah Saeed

عبد الجبار هائل سعيد أنعم



٢. موجز تنفيذي

يمر اليمن بمنعطف تاريخي حرج، حيث ترزح البلاد تحت وطأة أسوأ أزمة إنسانية في العالم، حيث تشهد الـتن أزمة أمن غذائي على نطاق غير مسبوق.

والعامل الرئيس وراء هذه الأزمة هو هشاشة اليمن في مواجهة الصدمات الخارجية، لاعتمادها الكبير على الأغذية المستوردة، وانخفاض القوة الشرائية المحلية بسبب الانخفاض الكبير في قيمة الريال اليمني، ونقص الاستثمار طويل الأجل في الإنتاج المحلي، والقيود المفروضة على المعونات الإنسانية، والتي تفاقمت جميعها بسبب الصراع المستمر.

تتأثر المجتمعات الهشة في جميع أنحاء اليمن بشكل صارخ، فتشير التقديرات إلى أن ١٧ مليون شخص (نحو ٥٣% من سكان البلاد) يعانون انعدام الأمن الغذائي^١، ومن المتوقع أن يعاني نحو ٢,٢ مليون من الأطفال دون الخامسة، سوء التغذية الحاد^٢، كما يتوقع أن تعاني حوالي ١,٣ مليون امرأة حامل ومرضة سوء التغذية الحاد على مدار عام ٢٠٢٢^٣.

في هذا السياق، انخرطت المجموعة في عدد من المبادرات الواسعة، من خلال إعادتها الأساسية وعملها الخيري الذي يستهدف علاج أزمة الأمن الغذائي في اليمن، بما يشمل: تحسين فرص الحصول على الأغذية ومدى توافرها من خلال برامج توزيع الأغذية المباشرة على الصعيد الوطني، والاستثمار في دعم المنتجات الأساسية بالفيتامينات والمواد المعدنية، وكذا الاستثمار في ابتكارات التغليف؛ لضمان إمكانية نقل السلع الأساسية، التي تصنعها المجموعة وتوزعها في جميع أنحاء اليمن وتخزينها بفعالية، وتكيفها مع الاحتياجات المتغيرة للمستهلكين، والاستثمار في الشبكات اللوجستية وشبكات النقل، وإقامة شراكات مع المنظمات الدولية والمحلية للتصدي للتحديات التي تواجهها المجتمعات اليمنية، وإطلاق حملات للدعوة ليجاد حلول تستهدف تدفّقًا مطردًا للقمح إلى اليمن، في ظل أزمة السلع الأساسية العالمية الناجمة عن الصراع في أوكرانيا.

وقد أعدت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه هذا التقرير الفني، المعد من أجل مشاركة رؤيتنا

مع نظرائنا وللمساعدة في دعم صانعي السياسات الدوليين ليس فقط في الاستجابة للتحديات الفورية، بل أيضًا في الوصول إلى حلول طويلة الأجل، من أجل تجاوز الحواجز الهيكلية والنظامية التي تعترض الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي في اليمن، وذلك كله يأتي كجزء من التزامها بخدمة ودعم المجتمعات في سوقها المحلية.

وعليه، تتناول المجموعة في هذا التقرير ما يلي:

- القضايا الرئيسية، التي تؤدي حاليًا لانعدام الأمن الغذائي في اليمن، وفقًا لنموذج منظمة الأغذية والزراعة لابعاد الأمن الغذائي، والذي يشمل: التوفر، والوصول، والاستخدام، والاستقرار، والاستدامة، والتمكين.

- دور القطاع الخاص اليمني في الاستجابة لهذه المتغيرات والآثر الذي تحدثه هذه الاستجابة لصالح المجتمعات واقتصاد البلاد.

- التحديات التي يواجهها القطاع الخاص اليمني، في إطار سعيه لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وتهيئة ظروف السوق للنمو.

إن هذه المراجعة مدعومة بتوضيح لتجربتنا الخاصة في تنفيذ الأنشطة التشغيلية والخيرية، المصممة للاستجابة لتحديات الأمن الغذائي في اليمن، سواء بشكل مستقل أو بالشراكة مع الآخرين.

تشكل هذه المكونات مجتمعة توصيات ومقترحات تسعى إلى المساعدة في تآطير النهج الذي تتبناه المنظمات الإنسانية فيما يتعلق بأزمة الأمن الغذائي في اليمن ؛ والطريقة التي ينبغي بها استنباط حلول طويلة الأمد للأزمة.

في إطار هذه المبادئ ، أعدت مجموعة هائل سعيد أنعم سلسلة من التوصيات التي تهدف إلى دعم العمل الذي يقوم به صانعو السياسات. تدرج هذه التوصيات، التي تم وضعها بمرزيد من التفصيل في هذا التقرير، في أربع فئات من الإجراءات وتقدم التليات والسياسات المصممة لتحسين الأمن الغذائي في اليمن:

- تقديم الدعم الفوري للفئات الأكثر ضعفًا** من خلال تسخير شبكات القطاع الخاص القائمة وتمويل آليات الدعم المباشر، مثل البرامج النقدية وشبكات الأمان المجتمعية، للتأكد من أن وصول وتأثير الإغاثة الإنسانية مصمم خصيصًا لاحتياجات المجتمعات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وتحركة الخبرات المحلية.

- بناء القدرة على الصمود في مواجهة التحديات المحلية والصدمات العالمية** من خلال إنشاء آليات تمويل الاستيراد التي تدعم الجهود اليمنية لتحقيق الإصلاح الاقتصادي وإعطاء الأولوية للتمكين الاقتصادي والإنتاج المحلي في مبادرات التنمية ، وزيادة القوة الشرائية للمجتمعات اليمنية وتعزيز قدرة اليمن على تجاوز التقلبات في سلسل الإمداد العالمية.

- الاستفادة من مواطن القوة داخل البلاد**، من خلال نموذج تقوده الشراكة والذي يدعم مشاركة واسعة من أصحاب المصلحة في تصميم البرامج الإنسانية والإنمائية من أجل تعظيم أثرها واستدامته. وهذا يشمل بشكل خاص إشراك المؤسسات الدولية ومؤسسات تمويل التنمية لتشجيع الاستثمار في الابتكار، وتعزيز تطوير البنية التحتية وزيادة الدعم للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، إلى جانب الزراعة وإنتاج الغذاء المحلي.

وتسترشد هذه التوصيات بثلاثة مبادئ رئيسية:

- الاستفادة من قوة الشراكة:** أثبتت الشراكات بين المعنيين المتعددين،

مثل تلك التي شاركت فيها مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه،

فعاليتها في معالجة القضايا المعقدة في الدول الهشة مثل اليمن، من خلال إنشاء شراكات تسترشد بها المنظمات المحلية والمجتمع الدولي في توجيه جهودها، كما يمكن للبرامج الإنمائية والإنسانية تعظيم تأثير التدخلات وعلى وجه الخصوص فهناك فرصة للمعنيين للعمل مع القطاع الخاص في اليمن لتحسين جميع أبعاد الأمن الغذائي للبلاد.

- اعتماد نهج طويل الأجل للأمن الغذائي والتنمية في اليمن:** بينما

تلبى العمليات الإنسانية الاحتياجات قصيرة الأجل للمجتمعات المحلية اليمنية، يجب أن يقضي نهج تحسين الأمن الغذائي على الضموض في التمويل السنوي ووضع برامج طويلة الأجل، يمكن أن تعزز الأمن الغذائي وتحقق الأهداف الإنمائية لليمن. كما يجب أن تتجاوز مثل هذه المبادرات برامج توزيع الأغذية لتشمل التمكين الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص والاستثمار المباشر لدعم قدرات الإنتاج الغذائي المحلي، بما في ذلك الإنتاج المنزلي والزراعة لأصحاب الحيازات الصغيرة والإنتاج التجاري على نطاق واسع.

- تمكين التحول من المعونة إلى التجارة:** إن اعتماد اليمن حاليًا على

المساعدات الغذائية الإنسانية غير مستدام. في حين أثبت القطاع الخاص في اليمن مرونته خلال سنوات الأزمة المستمرة، فإن التحديات الهيكلية العميقة التي تقيد التجارة والاستثمار والإنتاج المحلي تعيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. لا يكمن حل أزمة الأمن الغذائي في اليمن فقط في استراتيجية الاستجابة الإنسانية. وبدلاً من ذلك ، فإن الاستراتيجية طويلة المدى التي تعالج هذه التحديات الهيكلية من خلال تحفيز الاقتصاد المحلي، وتمكين الاستثمار الداخلي، وتزويد الشركات اليمنية بوصول موثوق وعادل إلى التمويل والأسواق الدولية، ستثبت أنها تغير قواعد اللعبة التي تتطلبها اليمن بشدة.

- التركيز على حلول طويلة الأجل لتسهيل التحول من المعونة إلى التجارة** وتمهيد الطريق للتنعاش الاقتصادي طويل الأجل من خلال العمل الجماعي الذي يركز على معالجة القضايا الهيكلية وتحفيز نمو الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين الوكالة والوصول الاقتصادي.

من خلال توضيح وجهات النظر حول القضايا التي يواجهها اليمن، وتحديد الإجراءات التي تتخذها المجموعة وشركاؤها، وتقديم محذلات لدعم تطوير الاستراتيجيات طويلة الأجل التي تتطلبها اليمن، تأمل مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه أن يكون هذا التقرير الفني بمثابة مساهمة مفيدة في الجهود الجارية لمختلف أصحاب المصلحة لوقف تطور أسوأ أزمة إنسانية في العالم.

تتطلع مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه إلى مواصلة تعاونها مع صانعي السياسات والمنظمات الإنسانية والجهات الفاعلة المحلية والدولية في القطاع الخاص، بما يتماشى مع التزامها بإطلاق العنان لقوة الشراكة؛ طامحة إلى المساعدة في تكريم وإدراك شجاعة وضمود وإمكانات الشعب اليمني.

^[1] مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه: الاستجابة لازمة الأمن الغذائي في اليمن


٣. مقدمة

يشهد اليمن أسوأ أزمة إنسانية في العالم، حيث إن أكثر من نصف السكان في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية و١٧ مليون شخص – أو ٥٣% من سكان البلد – يعانون من انعدام الأمن الغذائي.^٤

لقد أثر انعدام الأمن الغذائي في اليمن على البلد لعقود فهو حالة سابقة على الصراع الحالي تفاقمت بمرور الوقت، ففي عام ٢٠٠٢، كان حوالي ٢٠% من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهو رقم نما إلى ٣١,٥% في عام ٢٠٠٩، ثم ٤٤,١% بحلول عام ٢٠١١ وفقاً لبيانات المسح الوطني وبرنامج الغذاء العالمي)، ومع ذلك، تفاقم الانخفاض التدريجي بسبب ما يزيد عن سبع سنوات من الصراع والضعف الذي تله ذلك مما أدى إلى شلل في اقتصاد البلد، وتقويض للبنية التحتية الأساسية وتوقف تقديم الخدمات العامة المطلوبة لضمان الأداء السليم للمجتمع المدني، وتعطيل الإمداد بالسلع والبضائع الأساسية، وإطلاق سلسلة من أزمات الصحة العامة الكبرى، وإضفاء هشاشة لا هوادة فيها على حياة سكان اليمن.

وقد كانت استجابة المجتمع الدولي من خلال قيامه بواحدة من أكبر عمليات المعونة التي شهدها العالم على الإطلاق، وفقاً للجنة الدائمة المشتركة لكالات الأمم المتحدة^٥ وهذه البرامج الإنسانية، التي كانت تمد، في ذروتها، أكثر من ١٣,٣ مليون شخص شهرياً بالغذاء، يتم تمويلها من خلال مليارات الدولارات، التي تأتي من التبرعات المقدمة من المجتمع الدولي كل عام، ومع ذلك، فقد ثبت أن التحديات الناتجة عن الأزمة المستمرة لا يمكن التغلب عليها في العديد من المجتمعات اليمنية، بسبب اجتماع العوامل التي تؤثر على اليمن والتي استمرت لعقود، وليس أقلها ما يتعلق بالإمدادات الغذائية. وقد ظهرت العديد من هذه العوامل مع تزايد انفتاح الاقتصاد اليمني على التجارة الدولية، ونتيجة لذلك، تراجعت أولوية إنتاج المحاصيل الأساسية لصالح المحاصيل النقدية ذات استهلاك المياه الكثيف، وبدأت الفرص البديلة للإيرادات، كالنفط أو التحويلات النقدية، تلقي بظلالها على الحاجة إلى دعم الأمن الغذائي المحلي والحفاظ عليه.^٦

ونتيجة لذلك، زادت واردات القمح، وهي السلعة الأساسية لليمن، باطراد على مر السنين (تقريباً ثلثة أضعاف بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٠). ومع تضاول الإنتاج المحلي؛ يستورد اليمن التزن ٩٠% من غذائه، مع شراء القطاع الخاص للحصة الأكبر. يتم الاعتماد، إلى حد كبير، بالنسبة للباقي على المنظمات الإنسانية التي كانت مسؤولة بشكل مباشر عن سدس الواردات الغذائية إلى اليمن في عام ٢٠٢٠، وذلك كله دون الأخذ في الاعتبار التغذية المستوردة من قبل الشركات اليمنية والتي تم شراؤها لاحقاً من قبل نفس المنظمات.^٨

وقد كان التأثير السلبي للخدمات الأخيرة واستمرار عدم الاستقرار على الأمن الغذائي لليمن على وجه الخصوص صارخاً؛ حيث تدهور الأمن الغذائي تدهوراً كبيراً منذ بدء الصراع، ووصل إلى مستويات تقترب

من المجاعة في عام ٢٠١٨، ووفقاً لأحدث بيانات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (IPC)، من المتوقع أن يعاني ما يقرب من ٢,٢ مليون طفل، ممن هم دون سن الخامسة في اليمن، من سوء التغذية الحاد في عام ٢٠٢٢، ومن المتوقع أيضاً أن تعاني حوالي ١,٣ مليون امرأة حامل ومرضة من سوء التغذية الحاد خلال عام ٢٠٢٢.

وقد سعت عملية المعونة الإنسانية الدولية إلى منع المجاعة والحد من الانتشار السريع لسوء التغذية في جميع أنحاء اليمن، وفي حين أدى هذا إلى إغاثة ملايين اليمنيين، إلا أنه لا يقدم حلاً طويل النجل للمسائل المنهجية التي تؤثر على المنظمة الغذائية في اليمن، ومما يزيد الأمر تعقيداً أنه حتى هذا النهج التخفيفي قصير النجل معرض للخطر، مع زيادة انقطاع التمويل وإرهاق المانحين.^{١٠}

لقد أدى اعتماد اليمن المفرط على المساعدات الإنسانية وضعف اقتصاده والقدرة الشرائية المحدودة للمستهلكين والشركات، إلى جانب هشاشته في مواجهة صدمات أسعار الغذاء العالمية، إلى دفع البلاد إلى حافة المجاعة، مع ارتفاع خطير في احتمالات حدوث المزيد من المآسي الإنسانية في الوقت الحالي.

ولقد اكتسبت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه فهماً عميقاً للسوق والمجتمعات التي تخدمها، من خلال عملها على مدار ٨٥ عامًا في اليمن، بوصفها أكبر شركة خاصة في البلاد ورائدة في استيراد الأغذية وهو الأمر الذي لم يقتصر السبب في تحقيقه على العمليات التجارية للمجموعة ولكن يرجع الفضل في ذلك أيضاً إلى مبادراتها الخيرية الواسعة النطاق والمنتشرة، التي نفذتها على طول البلد وعرضه.

وفي استجابة للالتزمة الإنسانية المتفاقمة في اليمن، اتخذت المجموعة، سواء بشكل مستقل أو بالشراكة مع التخزين إجراءات، في محاولة منها لدعم المجتمعات اليمنية، وشمل ذلك مبادرات وحملات تقديم الدعم المباشر لأكثر الفئات ضعفاً؛ وضمان المرونة التشغيلية في توصيل المواد الغذائية للمستهلكين النهائيين؛ والتصدي لأثر جائحة كوفيد-١٩ في اليمن؛ والدعوة إلى اتخاذ إجراءات سياساتية لتمكين وصول السلع الغذائية الأساسية الكافية إلى البلد، في سياق الأزمة العالمية لإمدادات القمح التي نشأت عن الصراع في أوكرانيا. كما كانت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه أيضاً أول جهة فاعلة، في القطاع الخاص، تقدم الدعم المالي لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تجنب كارثة إنسانية واقتصادية وبيئية في البحر الأحمر، ناجمة عن تسرب نفطي محتمل من ناقلة النفط صافر، والذي كان سيؤدي حتماً إلى آثار كارثية على الأمن الغذائي لليمن، وعلى التعافي على المدى الطويل. وقد كان الدافع وراء هذه السلسلة الأخيرة من التحولات هو الإيمان العميق بالראسمالية المستولة ومنح الأولوية للعوائد على المدى الطويل والتي في مقابل ذلك تؤدي إلى نمو مستدام على وجه

خاص في سياق من عدم الاستقرار والنزاع، وعلوّة على ذلك التحولات التي تجد أساسها في إربّ راسخ من الأنشطة الخيرية التي أجرتها المجموعة، والتي كانت جزءاً لا يتجزأ من عملية نمو الشركة منذ إنشائها في عام ١٩٣٨.

وقد أجرت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه عملية مراجعة للمسائل، التي تقوض الأمن الغذائي للبلد، كجزء من جهودها الأوسع للاستجابة للتحديات الراهنة، والمساعدة في تشكيل الظروف التي ستزيع المرونة في صميم النسيج الاقتصادي والاجتماعي لليمن. كما بينت هذه المراجعة عدداً من التحديات الرئيسية التي لا تؤثر فقط على سكان اليمن، ولكنها تعيق بشكل مباشر قدرة القطاع الخاص على الاستجابة لازمة الأمن الغذائي الحالية. وتستند المراجعة إلى الخبرة المباشرة للمجموعة التي تمارس نشاطها في اليمن؛ كما أنها تعتمد على سجل الشركة في التعاون مع المنظمات الدولية وغيرها من شركاء القطاع الخاص، لتقديم البرامج التي تستجيب لطلات الأزمات التي تؤثر على المجتمعات اليمنية، والتحديات المستمرة التي تؤثر على صحة سكان اليمن ورفاهيتهم الاقتصادية.

لا يسعى مضمون هذا التقرير إلى تكرار العمل المميز، الذي قامت به بالفعل العديد من المنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية، من خلال تحليل الظروف التي تحكم الأمن الغذائي لليمن، بل يقدم هذا التقرير، بدلاً من ذلك، أفكاراً ومقترحات من منظور القطاع الخاص اليمني. حيث تهدف الأفكار ودراسات الحالة والتوصيات الواردة في هذا التقرير إلى المساعدة بشكل عملي على دعم صانعي السياسات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمهنيين الإنمائيين وغيرهم من أعضاء المجتمع الدولي، لمساعدة اليمن على الخروج من الفترة المضطربة التاريخية التي يمر بها حالياً.

إن الأمل يحدونا في أن يؤدي تقديم هذه النطروحات إلى إجراء المزيد من المناقشات والتعاون بين القطاعات العامة والخاصة وغيرها من القطاعات؛ بهدف التصدي للتحديات المباشرة والمنهجية التي تواجه اليمن، مما سيساعد على توجيه صنع السياسات والبرامج؛ لتحقيق مستقبل أكثر إشراقاً لليمن وشعبه.

٥٣%

من سكان اليمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بما يعادل ١٧ مليون يمني.

٢,٢ مليون

طفل دون الخامسة في اليمن، يتوقع أن يعانون سوء التغذية

الحاد عام ٢٠٢٢

١.٣ مليون

من النساء الحوامل والمرضعات في اليمن يتوقع أن يعانيهن سوء التغذية الحاد على مدار عام ٢٠٢٢

٤. الأمن الغذائي في اليمن: تحديد لأزمة متعددة الأبعاد والاستجابة لها

٤. الأمن الغذائي في اليمن: تحديد لأزمة متعددة الأبعاد والاستجابة لها

الأبعاد التي حددتها منظمة الأغذية والزراعة^{١٢} للأمن الغذائي

التوفر

سواء كان الغذاء موجودًا بالفعل أو يحتمل وجوده ماديًا، بما في ذلك جوانب الإنتاج والاحتياجات الغذائية والنقل والاطعمة المتوافرة محليًا.

التطبيق عالي المستوى على اليمن	دور القطاع الخاص واستجابته
<ul style="list-style-type: none"> • إن قدرات إنتاج الغذاء في اليمن محدودة للغاية؛ فمساحة الأراضي المزروعة بمحاصيل الحبوب انخفضت بمقدار ٥٠٪ في المحافظات المتأثرة بالصراع منذ عام ٢٠١٥، فيما تم تحويل بعض الأراضي التي كانت تنتج المحاصيل الغذائية إلى إنتاج محاصيل أكثر ربحية مثل الفاكهة.^{١٣} • وقد زادت واردات اليمن من القمح، السلعة الأساسية الرئيسية، بمعدل متزايد على مر السنوات (حوالي ثلثة أضعاف بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٠)، في الوقت الذي انخفض فيه الإنتاج المحلي.^{١٤} • ونتيجة لذلك، تستورد البلاد أكثر من ٩٠٪ من غذائها، مما يجعلها أكثر عرضة لصدمات سلاسل وتوريد الغذاء العالمية ونقص العملات الأجنبية. • وعلو على ذلك فإن مستوردي ومنتجي الأغذية اليمنيين غير قادرين على تخزين كميات كبيرة من السلع الأساسية، مثل القمح؛ بسبب البنية التحتية المحدودة في الموانئ اليمنية وانخفاض قدرات البلاد التخزينية، حيث أنه لا يمكن تخزين أكثر من ٢٠٪ من استهلاك الحبوب السنوي، في نفس الوقت.^{١٥} • كما أن الدمار في البنية التحتية للنقل خلال فترة الصراع وغياب الاستثمار في الصيانة، أدى إلى ظهور تحديات في مجال توزيع إمدادات الأغذية الأساسية في جميع أرجاء البلاد، وعلى وجه الخصوص للمجتمعات والقرى البعيدة، التي يعتمد الكثيرون فيها على الباصي التجزئة من المستوى الصغير. • كما بدأ استمرار نقص التمويل بالوكالات الدولية، مثل برنامج الغذاء العالمي (WFP)، إلى تخفيض أكثر في الحصص الغذائية، على النحو الذي تم في يونيو ٢٠٢٢م.^{١٦} 	<ul style="list-style-type: none"> • إن القطاع الخاص مسئول عن شراء كمية كبيرة من الأغذية التي يستوردها اليمن ومن بينها استيراده للحبوب الأساسية، التي تشمل القمح، والتي تمثل ما نسبته ٧١٪ من السرعات المرارية التي يحصل عليها أفراد النسر الأكثر فقرًا.^{١٧} • وقد تم تقدير ما استورده القطاع الخاص عام ٢٠٢٠ بما يزيد على ٨١٪ من ٦,١ مليون طن أغذية ووردت لليمن، والباقي البالغ قدره ٠,٩ طنًا تم استيراده بمعرفة المنظمات الإنسانية التي ظلت معتمدة على القطاع الخاص في تخزين القمح وتوزيعه وطحنه.^{١٨} • تشتري معظم النسر، التي تقطن مناطق الحضر والريف، على حج سواء، معظم أغذيتها مباشرة من القطاع الخاص، معتمدة في ذلك على التلاف من تجار الأغذية بالجملة والتجزئة. • ولا تزال مشاركة القطاع الخاص في تنمية الإنتاج الغذائي والزراعة على المستوى المحلي، محدودة، ويجب أن يكون هناك تعاون بين العديد من المعنيين من أجل انطلاق الاستثمارات وتمهيد الطريق أمام القطاع الخاص من أجل مشاركة أكبر في التنمية الزراعية وإنتاج القمح محليًا وكذلك الأغذية الأساسية الأخرى.

الوصول

سواء كان الغذاء موجودًا بالفعل أو يحتمل أن يكون موجودًا ماديًا، فإن السؤال سيبقى على النحو التالي: هل الأسر والأفراد لديهم إمكانية كافية للحصول على هذا الغذاء ماديًا واقتصاديًا أم لا؟

التطبيق عالي المستوى على اليمن	دور القطاع الخاص واستجابته
<ul style="list-style-type: none"> • تسبب الصراع المستمر في معاناة كبيرة للاقتصاد اليمني، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة ٤٠٪ منذ عام ٢٠١٤.^{١٩} • فقدت العملة الوطنية (الريال اليمني) ٨٠٪ من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي منذ يناير ٢٠١٥، وذلك بصور متفاوتة على أساس كل منطقة على حدة.^{٢٠} • يشير التحليل برنامج الغذاء العالمي والبنك الدولي إلى أن الحصول على الأغذية ينخفض بشدة مع ارتفاع أسعار الأغذية^{٢١}، في حين أن أسعار المواد الغذائية العالمية وتكاليف الواردات، مثل الشحن والخدمات اللوجستية والتأمين، أدت إلى ارتفاع أسعار التجزئة، أيضًا هناك قلة في الوظائف المتاحة وركود في أجور القطاع العام بل في كثير من الحالات لم يتم دفع تلك الأجور. ما أدى ذلك إلى انخفاض كبير في القوة الشرائية وبالتالي تقليل فرص السكان في الحصول على الغذاء. • مع زيادة الضغط على ميزانيات الأسر، يلجأ العديد من اليمنيين إلى التكيف مع الظروف عبر شراء الاحتياجات الأساسية فقط أو شراء المنتجات السائبة بدلًا من المنتجات المعبأة مسبقًا بكميات أكبر أو استبدال العناصر المغذية، مثل البروتين، بمنتجات أقل قيمة، أو حتى الاستغناء عن بعض الوجبات. • حوالي ٧٠٪ من اقتصاد اليمن غير رسمي، ويعتمد معظم اليمنيين على التحويلات المالية وتحفقات المساعدات؛ لتمويل السلع الأساسية مثل الغذاء. فالافتقار إلى دخل مضمون، يكفل المعيشة للأسر، يحد بشكل كبير من قدرة سكان البلاد على الحصول على طعام جيد وبأسعار معقولة على أساس يومي.^{٢٢} • يعيق ضعف العملة والتضخم، إلى جانب ركود الأجور وزيادة تكاليف المعيشة، وصول العديد من اليمنيين إلى الغذاء. • على مدى سبع سنوات من الصراع تعرضت البنية التحتية لليمن للضرر، إلى جانب التهديدات الأمنية وارتفاع تكاليف الوقود، وهو ما يحد من وصول اليمنيين إلى الغذاء، والأسواق وخاصة من يعيشون في مجتمعات نائية أو يصعب الوصول إليها، كما أن ذلك يضر بقدرتهم على تحقيق دخل ثابت، بسبب صعوبات السفر إلى أماكن العمل والتجمعات الرئيسية. • وكثيرًا ما تؤدي محدودية الإنتاج المحلي للمحاصيل والحبوب والاعتماد الكبير على الأغذية المستوردة إلى تعطيل الوصول الثابت إلى المواد الأساسية الرئيسية والأغذية الكافية. 	<ul style="list-style-type: none"> • يقوم القطاع الخاص اليمني بأداء دور حيوي، في توفير إمكانية الحصول على الغذاء، سواء بصفته صاحب العمل الرائد في اليمن، أو من خلال عملياته وعمله الخيري المباشر. وقبل الصراع، كان القطاع الخاص يمثل نصف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بالإضافة لكونه رب عمل لما نسبته ٧٠٪ من سكان اليمن.^{٢٣} • مع تضرر ما يقرب من ٣٠٪ من خطوط النقل في البلاد، يقدر البنك الدولي أن إعادة بناء البنية التحتية المادية واستعادة تقديم الخدمات سيتطلب استثمارات تقدر قيمتها بين ٢٠ إلى ٢٥ مليار دولار أمريكي.^{٢٤} واستجابة لذلك، كان للقطاع الخاص دور فعال في إعادة بناء روابط النقل الرئيسية في جميع أنحاء البلاد والتغلب على التحديات اللوجستية المعقدة للحفاظ على تدفق السلع والخدمات. • كما أدى انخفاض قيمة العملة اليمنية إلى انخفاض كبير في القوة الشرائية للمستهلكين وهي الظاهرة التي يتصدى لها القطاع الخاص من خلال توفير فرص العمل والتدريب من أجل إدرار الدخل للمجتمعات الضعيفة وتحسين الوصول الاقتصادي بين السكان. • ومع معاناة الكثير من اليمنيين من أجل دفع مقابل الخدمات الأساسية فإنهم غالبًا يعتمدون على صغار التجار الذين يفتحون لهم حسابات آجلة تمكنهم من شراء احتياجاتهم الأسبوعية أو الشهرية من البقالة. • مع تقليص العديد من البرامج الإنسانية، بسبب تخفيضات التمويل، أدى القطاع الخاص دورًا حيويًا في تقديم التبرعات المالية للمجتمعات وتوزيع المساعدات في جميع أنحاء اليمن. وعلى وجه خاص، يستخدم القطاع الخاص قدراته اللوجستية لدعم الفئات الأكثر ضعفًا من خلال برامج موجهة مثل تقديم سلال غذائية في جميع أنحاء اليمن.

إن لأزمة الأمن الغذائي في اليمن أبعاد متعددة وسيطلب تحقيق تأثير طويل الأمد حلولًا، تعالج الأسباب المباشرة وغير المباشرة لانعدام الأمن الغذائي، وهو ما يعكس الاتجاهات في إنتاج الغذاء المحلي والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والتوظيفية.

ويستند هذا التقرير الفني على الأبعاد الستة للأمن الغذائي التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة FAO وهي التوفر والوصول والاستخدام والاستقرار والاستدامة والفاعلية^{٢٥}، كنموذج إرشادي لتقييم تحديات انعدام الأمن الغذائي التي تواجه اليمن، وتقديم لمحة عامة عن تحديات الأمن الغذائي الرئيسية التي تواجهه ودور القطاع الخاص في الاستجابة لها.

تعتقد مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه أن تحليلات المعنيين لأزمة الأمن الغذائي في اليمن لم تبرز حتى الآن الدور الحاسم للقطاع الخاص في الاستجابة المباشرة والمؤثرة لهذه المتغيرات. لذلك، تم توضيح هذه الرؤى لإظهار الفارق الذي يمكن أن يحدثه القطاع الخاص، بهدف تحديد الأنشطة التشغيلية التي يقوم بها الفاعلون في القطاع الخاص لدعم المجتمعات المحلية وتطوير اقتصاد البلاد على خلفية الأزمة الحالية. إن الجهات الفاعلة قادرة على حشد مبادرات مختلف أصحاب المصلحة بهدف الاستجابة لانعدام الأمن الغذائي في اليمن.

٤. الأمن الغذائي في اليمن: تحديد لأزمة متعددة الأبعاد والاستجابة لها

<p>سواء كان الغذاء متاحًا أو كانت لدى الأسر إمكانيات تكفي للحصول عليه، فإن السؤال التالي هو ما إذا كان استهلاك هذه الأسر ينصب على زيادة التغذية والطاقة الكافية أم لا. إن ما يحدد الحالة الغذائية للأفراد هي كمية الطاقة والغذاء الكافية التي يتناولها هؤلاء الأفراد والتي ترجع إلى الرعاية والتغذية الجيدة وإعداد الغذاء والتنوع الغذائي وتوزيع الغذاء والمياه النظيفة والصرف الصحي والرعاية الصحية، داخل الأسرة، جنبًا إلى جنب مع الاستخدام البيولوجي الجيد للتغذية التي يتم استهلاكها.</p>

التطبيق عالي المستوى على اليمن

- مع تلك القيود على الإمدادات الغذائية، وعدم قدرة العديد من العائلات على تحمل أسعار أعلى للسلع الأساسية مثل الحقيق والرز، أصبح الوصول إلى الغذاء، ذي القيمة الغذائية، بالغ الأهمية في اليمن من أجل تغطية الفجوات في النظام الغذائي للسكان.
- ويسعى الكثير من اليمنيين، من أجل تقليل مرات الشراء، إلى تعظيم استخدام المنتجات، مثل إعادة استخدام الزيت في القلي الشديد لفترات طويلة، معرضين بذلك أنفسهم لمخاطر صحية.
- كما تعرضت العديد من مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة (الصحية) في اليمن للخطر على مدار النزاع حيث احتاج ١٧,٨ مليون شخص إلى الدعم لتلبية احتياجاتهم الأساسية من المياه والصرف الصحي^{٢٥}، وهو الأمر الذي حد من قدرة الأسر على إعداد الغذاء والحصول على مياه الشرب المأمونة.
- غالبية الأطفال محرومون من نظام غذائي صحي وهو ما يؤدي إلى انتشار سوء التغذية، ففي عام ٢٠٢٢، من المقرر أن يواجه أكثر من نصف مليون (٥٣٨٠٠٠) طفل سوء تغذية حاد وخطير بحيث يهدد حياتهم^{٢٦}، مع وجود توقعات بأن تعاني حوالي ١,٣ مليون امرأة حامل ومرضعة من سوء التغذية الحاد خلال عام ٢٠٢٢، حيث يؤدي الوصول المحدود إلى الخدمات الصحية الجيدة قبل الولادة وبعدها إلى انخفاض معدلات نجاة المواليد والأمهات.^{٢٧} بالإضافة إلى سوء التغذية، فإن نمو الأطفال تقوضه العديد من الأمراض المعدية، ومحدودية الوصول إلى التحصين الروتيني والخدمات الصحية، وممارسات تغذية الرضع والأطفال الصغار، وعدم كفاية أنظمة الصرف الصحي والنظافة.
- يتأثر اليمنيون بانقطاع الكهرباء وتحديد ساعات الاستخدام، فهذه الانقطاعات تحول دون التبريد الفعال للطعام كما تؤدي لتغيرات في النظام الغذائي قد تؤثر على القيمة الغذائية للطعومة، مثل إعطاء الأولوية للطعومة سريعة الطهي والتي لن تفسد بسهولة.

<p>سواء تم الوفاء بالشكل المناسب بأعاد الوصول والاستخدام، يبقى الاستقرار هو الشرط الذي من خلاله يصبح النظام متزنًا، حيث يضمن الأمن الغذائي للأسر في جميع النوقات، ومسألة الثبات يمكن أن تشير إلى عدم الاستقرار على المدى القصير (الذي قد يؤدي إلى نقص حاد في الأمن الغذائي)، ويمكن للعوامل المناخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية أن تصبح جميعًا مصدرًا لانعدام الاستقرار.</p>
--

التطبيق عالي المستوى على اليمن

- كان للصراعات والتشرد الداخلي والتوترات الجيوسياسية جميعها أثر سلبي على استقرار إنتاج التغذية وتوزيعها في اليمن.
- تقلب حجم الواردات الغذائية منذ بدء الصراع^{٢٨}، حيث انخفض بنسبة ٩٪ في عام ٢٠٢٠ على أساس سنوي ثم انتعش لضعفًا في عام ٢٠٢١ بنسبة ١٧%^{٢٩}. ويؤدي انعدام القدرة على التنبؤ بواردات اليمن الغذائية إلى تعقيد القدرة على التخطيط وهدم إمكانية الحفاظ على توصيل مستويات متجانسة من الغذاء إلى المجتمعات الضعيفة.
- كما تقلب تحفقات المعونة إلى اليمن بما يتماشى مع مساهمات المانحين. كما إن تمويل العمليات الإنسانية مفيد بالدورات السنوية وحالة عدم اليقين.^{٣٠}
- تزيد محدودية البنية التحتية للموانئ، والترتيبات الجمركية السريعة التغير، وشبكات التوزيع المتضررة، من عدم استقرار سلاسل الإمدادات الغذائية.
- أدت الزيادات المحلية في أسعار الوقود، وعقبات الاستيراد، ونظام العملة المزوجوة في اليمن إلى تفاوت القوة الشرائية داخل البلد، مما قلل من وصول المستهلكين إلى مخزونات الغذاء المحدودة من الأصل.
- في السنوات الأخيرة، واجه اليمن عددًا من الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات وتفشي الأمراض على نطاق واسع، مما زاد من تعاقم أزمة الأمن الغذائي في البلاد بسبب انخفاض محاصيل الإنتاج الزراعي المحلي.

٤. الأمن الغذائي في اليمن: تحديد لأزمة متعددة الأبعاد والاستجابة لها

<p>تشير الاستخدام إلى قدرة النظم الغذائية، على المدى الطويل، على توفير الأمن الغذائي والتغذية بطريقة لا تضر بالأنسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تحصل منها الأجيال القادمة على الأمن الغذائي والتغذية.</p>
--

التطبيق عالي المستوى على اليمن

- اليمن بلد جاف لا توجد به مجاري مائية دائمة، ومعظم تربة البلاد بها انخفاض في المواد العضوية، مما يحد من الخيارات الزراعية^{٣١}.
- كما أن اليمن يتعرض لتأثيرات شديدة من ناحية تغير المناخ، مما يؤدي إلى يفاقم من ضعف الأمن الغذائي في البلاد. وبسبب الأزمات المتعددة والمستمرة، فإن لدى اليمن قدرة محدودة للغاية على الاستجابة لتأثيرات تغير المناخ. ومن المتوقع أن يزداد التصحر والجفاف والijهاد المائي سنويًا بنسبة ٣ إلى ٥٪ بما يؤثر على الإنتاج الزراعي والغذائي وعلى وجه الإجمال توفر الأراضي الصالحة للزراعة^{٣٢}.
- وقد أثر النزاع حتى على العمليات المحدودة في صيانة التربة وإثرائها التي كانت تحدث قبل عام ٢٠١٥، مما أدى إلى تقليل إمكانية الحصول على الإمدادات الغذائية من خلال نظام زراعي محلي^{٣٤}.
- أيضًا فإن نقص حصص المياه والطاقة والإمدادات الزراعية يؤثر على قدرة صغار المزارعين على العناية بالمحاصيل والحيوانات.
- غالبًا ما تتبع الأسر استراتيجيات التأقلم في حالات الأزمات الناجمة عن الارتفاعات الكبيرة والمفاجئة في أسعار المواد الغذائية، مثل إنفاق المدخرات أو بيع الأصول أو اقتراض الأموال، مما يقلل من قدرتها على المدى الطويل على الوصول إلى الأنظمة المغذية ويؤخر الإنفاق في أبعاد أخرى، من أجل شراء الغذاء.

التمكين

<p>يشير التمكين إلى قدرة الأفراد أو الجماعات على اتخاذ قراراتهم الخاصة بشأن الأنظمة التي يتناولونها؛ وما هي الأنظمة التي تنتجها؛ وكيفية إنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها داخل النظم الغذائية، وقدرة هؤلاء الأفراد على المشاركة في العمليات التي تشكل سياسات النظام الغذائي وإدارته.</p>
--

التطبيق عالي المستوى على اليمن

- نتيجة لاعتماد على المعونة الإنسانية في الحصول على المواد الغذائية الأساسية، وانخفاض القوة الشرائية، صارت الأسر اليمنية مجبرة على الحد من جميع مشترياتها واستهلاكها غير الأساسيين، مما أثر على اختيارات المواد الغذائية والحصول على القيم الغذائية على حد سواء.
- يندر الحصول على التكنولوجيا والتلت في النظام الزراعي اليمني، مما يتسبب في فقدان المزارعين للمحاصيل الحيوية وزيادة الاعتماد على الواردات.
- تقل إمكانات نمو القطاع الزراعي المحلي في اليمن، بسبب الافتقار إلى المرونة في مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ، مثل الفيضانات والجفاف.
- تحد القيود الاقتصادية والضلافات التي تواجه الاستثمار بسبب الصراع المستمر وعدم الاستقرار، من نطاق الابتكار داخل القطاع الخاص، وتقلل من تحفيز الوافدين الجدد إلى السوق لتطوير النظم الغذائية، في اليمن، وتحسينها.
- إن انخفاض القوة الشرائية للكثير من اليمنيين يدفع الأسر إلى شراء أغذية ومنتجات أقل تكلفة (على سبيل المثال التي أوشكت صلاحيتها على الانتهاء)، وهو ما يؤثر في الغالب على القيمة الغذائية التي يحصلون عليها. وفي بعض الحالات يقوم تجار التجزئة؛ سعيًا للتغلب على انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، بإزالة العبوات الأصلية عن المنتجات وبيع تلك المنتجات بكميات أصغر وغير معبأة، وهو الأمر الذي قد يضر بسلامة الغذاء حيث لا يمكن ضمان جودة المنتجات أو تاريخ صلاحيتها.
- كما يقلل انخفاض القدرة الشرائية من إنتاج الأسر للتغذية والذي يعد موردًا هامًا للعديد من الأسر، فإذا كانت الأسر غير قادرة على تأمين الوسائل الضرورية مثل البذور والتجهيزات الأخرى، يصبح العائد من إنتاج الأسر محدودًا.

^[1] مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه: الاستجابة لأزمة الأمن الغذائي في اليمن

^[2] مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه: الاستجابة لأزمة الأمن الغذائي في اليمن

5. حواجز التأثير: التحديات التي تواجه القطاع الخاص في اليمن والتي يتفاقم معها انعدام الأمن الغذائي

إن مواصلة القطاع الخاص اليمني لنشاطه هو أمر شديد الأهمية للتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي في اليمن. غير أن هناك عدد من التحديات التي تحد من قدرة المجتمع التجاري اليمني على توفير إمدادات ثابتة وموثوقة من الطعام بأسعار منخفضة.

ولقد أدت هذه التحديات إلى تقليل قدرة المؤسسات على المساهمة في تحسين المشكلات المنهجية الأوسع، بما في ذلك؛ اعتماد البلاد على المساعدات الإنسانية وعدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالبيئة الاقتصادية والتوظيف، والبنية التحتية الوطنية منخفضة النمو أو المدمرة. ومن خلال العمل على هذه التحديات ستزيد قدرة القطاع الخاص على الاستجابة الفعالة لمسائل الأمن الغذائي التي تؤثر على الشعب اليمني.



العزلة المالية

منذ بداية الصراع تدهور النظام المالي في اليمن حتى كاد أن يصل إلى التوقف التام.

- أوقفت العديد من المؤسسات المالية المراسلة معاملاتها مع البنوك اليمنية المحلية من أجل تقليل تعرضها للمخاطر، ونتيجة لذلك ازدادت صعوبة فتح مؤسسات القطاع الخاص حسابات الاعتماد أو ضمان تغطية من العملات الأجنبية، لدى البنوك الدولية، وفي حين أن البنوك المحلية كانت لديها القدرة على الوفاء بالاحتياجات من النقد الأجنبي لدرجة معينة، فإن طاقتهم الاستيعابية المحدودة صارت معرضة للمزيد من الضغوط بفعل الزيادات الراهنة في الأسعار العالمية للأغذية.
- غالبًا ما يطلب الموردون الدوليون دفعات مالية كبيرة مقدفًا، من عملاتهم اليمنيين، على خلاف الوضع المعتاد في شروط التجارة العالمية، وهو ما يزيد الضغط على رؤوس الأموال العاملة للشركات اليمنية، من خلال زيادة الدورة الزمنية للنفود المتحصلة.
- بسبب الظل المتزايد في النظام المصرفي الممزق، انتشرت آليات التحويل غير الرسمية، وشركات الصرافة غير المنظمة. هذه الكيانات ليست منظمة بما فيه الكفاية والعديد منها لا يلتزم بالمعايير المالية الدولية ، مما يؤدي إلى مخاطر كبيرة وعدم الثقة في النظام المالي المحلي.³⁷

النقل والإمداد والبنية التحتية

تتسم الترتيبات، اللازمة لضمان الشحن الفعال والموثوق به وتوزيع السلع داخل البلد وعبره، بالتعقيد الشديد؛ مما يزيد من تكاليف التشغيل ويجعل من الصعب وضع توقعات سليمة لإمدادات الأغذية.

- تؤدي البنية التحتية الحالية للموانئ اليمنية إلى الحد من عدد السفن، التي يمكن أن تحجزها المنظمات الإنسانية أو القطاع الخاص، وغالبًا ما تتسبب الفحوصات الأمنية المكثفة على البضائع الواردة في تأخير توزيع المنتجات فيما بعد، مما يؤدي إلى تعطيل سلاسل التوريد الغذائية.
- على الرغم من أن التليات المستخدمة في استيراد البضائع إلى اليمن بما فيها آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش (UNVIM) وخطية الإجلء والعمليات الإنسانية (EHO)، كان لها دور هام في تيسير توريد المواد الأساسية، إلا أن الحاجة لا تزال ملحة من أجل تخفيف الأعباء التشغيلية التي تواصل التأثير المباشر على السلسلة الغذائية بأكملها.
- نقاط التفتيش والحصار وطرق النقل المتضررة. العديد من الطرق الرئيسية في اليمن مغلقة أو لم تعد صالحة للاستخدام ويمكن أن تستغرق الشحنات ما يصل إلى عشرة أضعاف الوقت للوصول إلى وجهتها، بسبب نقاط التفتيش وطرق النقل المتضررة. يؤدي هذا الاضطراب إلى حالة من الغموض في سلاسل التوريد، مما يجعل من الصعب على المتداولين التخطيط المسبق وإدارة المخزون ومساحة التخزين بكفاءة.
- لا تتجاوز سعة الصوامع الموجودة في موانئ اليمن 20% من متطلبات المستهلك السنوية في اليمن38. ولذلك، لا يمكن للقطاع الخاص أن يحتفظ بمخزونات استراتيجية؛ حتى يمكنه الاستفادة من انخفاض الأسعار العالمية. للسلع الأساسية أو الوقاية من صدمات العرض العالمية.

تفكك السياسة النقدية والمالية

تواجه الشركات اليمنية العديد من التحديات في تنفيذ المعاملات الأساسية أو الحفاظ على استثمارية عملياتها.

- يعد تفكك السياسة النقدية، وانخفاض قيمة الريال اليمني، وتباين أسعار الصرف في جميع أنحاء البلاد، مصدرًا رئيسيًا للاضطراب الاقتصادي، لا سيما للمجتمعات الضعيفة. ويشكل استنفاد احتياطات اليمن من العملات الأجنبية عبء رئيسية أيضًا، على الرغم من زيادة التوافر في مزادات البنك المركزي (عدن) مما أدى إلى تحسين الوضع في الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، من الواضح أن أي تدخل اقتصادي ناجح في اليمن يجب أن يسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية لانخفاض قيمة العملة وكذلك تطبيق تدابير التخفيف لتثبيت أسعار المواد الغذائية ، مثل تمويل الواردات.
- تدهورت القوة الشرائية (سواء بالنسبة إلى الشركات والمستهلكين) بشكل كبير في اليمن منذ بدء الصراع، بسبب انخفاض قيمة الريال اليمني، وعدم الوصول إلى العملات الأجنبية، ووقف الإنتاج المحلي من الهيدروكربونات، وفقدان الدخل على نطاق واسع، بسبب الصراع، وزيادات الأسعار العالمية في السلع المستوردة الرئيسية مثل الغذاء والوقود.
- تؤدي النظم الضريبية المعقدة، إلى جانب الرسوم المفروضة في نقاط الجمارك الداخلية ونقاط التفتيش، إلى زيادة أسعار السلع المستوردة، ومن الأمثلة الخاصة بذلك النزوح الضريبي، حيث تخضع السلع للضريبة عند دخولها إلى اليمن ثم مرة أخرى عند عبورها إلى مناطق سيطرة مختلفة، وهو ما يشكل عبئًا ماليًا إضافيًا على القطاع الخاص الذي يعاني شللًا بسبب الصراع وأزمة العملة.

عدم اليقين التشغيلي

- على الرغم من الهدنة المعلقة في أبريل 2022 التي حسنت نقل السلع والوقود في جميع أنحاء البلاد، إلا أن اضطراب سلسلة التوريد، نتيجة لاستمرار الاضطراب على الأرض لا يزال تحدّيًا رئيسًا لموردي الأغذية المحليين، وكثيرا ما تستشهد منظمات، مثل برنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، وما إلى ذلك، بهذا الاضطراب بوصفه محركًا رئيسًا لانعدام الأمن الغذائي في البلاد، مما يؤثر على إمكانية الحصول على المواد الأساسية وعلى توافرها في جميع أنحاء البلاد.

الحواجز أمام الاستثمار

إن غياب الاستثمار عن اليمن يحول دون حدوث الأثر الإيجابي المحتمل لمبادرات التنمية الاقتصادية على الأمن الغذائي وعلى تطعات البلاد نحو الرخاء.

- يحتاج القطاع الخاص، لكي يعمل بفعالية وتكون لديه الثقة اللازمة لجذب الاستثمارات، إلى بيئة تنظيمية يمكن التنبؤ بها، وإلى وضع سياسي مستقر. وقد لاحظ المعلقون أن تحفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اليمن قد انخفضت بالفعل انخفاضًا كبيرًا في الفترة من 1990 إلى 2013، قبل اندلاع النزاع. وقد أشار هؤلاء المعلقون إلى أن هذا الانخفاض في الاستثمار الداخلي كان بسبب عدم الاستقرار السياسي المستمر39، جنبًا إلى جنب مع ما وصفه المحللون بأنه تصور «الفراغ التنظيمي»40 بين المستثمرين الدوليين.
- بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة المحدودة من مؤسسات تمويل التنمية في اليمن، نظرًا للريغبة المحدودة في المخاطرة41، مثبطًا بذلك المستثمرين الدوليين عن اعتبار اليمن موقعًا للاستثمار، مما حال دون قدرة القطاع الخاص على تلبية احتياجات البنية التحتية للبلاد وخلق فرص العمل ودعم التنمية الاقتصادية، وهناك، في الوقت الحالي وأكثر من أي وقت مضى، حاجة واضحة إلى زيادة المشاركة من قبل مؤسسات التمويل الإنمائي، من خلال آليات مثل التمويل المختلط أو ضمانات طرف آخر، لدعم تنمية اليمن وتحفيز الانتعاش الاقتصادي.

٦. مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه: الاستجابة لأزمة الأمن الغذائي في اليمن

للأمن الغذائي (التوفر، والوصول، والاستخدام، والاستقرار، والاستدامة، التمكين)، وتوجه نهج مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه لمعالجة الأمن الغذائي من خلال أربع فئات من الإجراءات التي تتماشى والطبيعة الشاملة للنهج المقترح في هذا التقرير.

الفورية لإنعدام الأمن الغذائي على المجتمعات في جميع أنحاء اليمن.

وقد اتخذت المجموعة عدة مبادرات لمعالجة الأسباب المباشرة وغير المباشرة للأزمة الغذائية في اليمن؛ دعماً للجهود المحلية والدولية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي في اليمن، تتوافق هذه المبادرات مع أبعاد منظمة الأغذية والزراعة الستة

منذ ما يقرب من ٨٥ عامًا، خدمت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه شعب اليمن في السراء والضراء، مدفوعة بالقيم التي تعلي من روح المجتمع والتراحم ورعاية الآخرين.

كما أن المجموعة تلتزم بتعزيز تأثيرها الإيجابي ومساهمتها في المجتمعات التي تخدمها، لعدة أجيال مستلهمة مبادئ تراثها العائلي، حيث استرشدت المجموعة بفلسفة مؤسسها القائمة على الإيمان بأن خدمة الناس تثرى الأعمال.

إن هذا المعتقد لا يتوقف عند تشكيل العمل الخيري لمجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه، بل يمتد إلى الاستراتيجيات التجارية للمجموعة. وقد تميز نمو المجموعة على مدار تاريخها بهدف تنموي مسنول ومستدام، يمنح الأولوية للاستثمار طويل الأجل على العائدات قصيرة الأجل، مع إبقائها بشكل حاسم على التزامها أمام سوقها اللام في اليمن، في مواجهة صدمات اقتصادية كبيرة وعدم استقرار على المستوى المحلي. وتأسيساً على هذا المنهج قامت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه، عبر نشاطاتها التجارية والتنشيطية، بخلق فرص ومرونة اقتصادية داخل المجتمعات المحلية في كامل أنحاء اليمن، وهو ما قام بالمقابل بدعم ارتفاع المؤسسة لتصبح كبرى شركات اليمن.

ونتيجة للفلسفة التي قادت نمو المؤسسة تمتعت المجموعة بفهم منقطع النظير، للسوق اليمنية وسمعة تميز بالثقة بين السكان، وفيما يتعلق بالتنشيط فإن هناك حوالي ٢٠٠٠٠ شخص، في جميع أنحاء اليمن، يعملون لدى المجموعة التي تؤدي دوراً رئيساً في سلسلة التوريد المحلية، كما أن المجموعة تمتلك شبكة توزيع ممتدة تصل إلى أبعد نقطة في المناطق النائية من البلاد.

ونتيجة لذلك، تعد المجموعة شريكاً استراتيجياً مهماً للمنظمات الإنسانية والشركات متعددة الجنسيات، العاملة في اليمن، كما أنها تتمتع بوضع فريد للمساعدة في معالجة الأسباب الجذرية والتأثر

مرتكزات استجابة مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه لأزمة الأمن الغذائي في اليمن

أ. تقديم الدعم الفوري لأكثر الفئات ضعفاً

ب. تعزيز الصمود في مواجهة التحديات المحلية والخدمات العالمية

ج. توظيف نقاط القوة الوطنية عبر نموذج عمل الشراكة

د. التركيز على الحلول طويلة الأجل



تأثير العوامل الخارجية: الصراع في أوكرانيا

(المحافظات الشمالية)^{٤٤} في الفترة يناير - مارس ٢٠٢٢، وارتفعت أسعار القمح اليمني بنسبة تقترب من ٨٠٪ أعلى من الفترة المماثلة في (مارس) ٢٠٢١.^{٤٥}

وظهرت هذه الزيادات بهذا الشكل الحاد، نتيجة للقيود الكبيرة المفروضة على إمدادات الحبوب من أوكرانيا وروسيا، مما أدى إلى حاجة التجار إلى البحث عن موردين بديلين، لا سيما في أوروبا، حيث كانت الأسعار أعلى بكثير، وعلو على ذلك، أسهم ارتفاع أسعار الوقود العالمية في زيادة تكاليف النقل البحري والنقل والإمداد المحليين.

كانت الآثار الاقتصادية للأزمة كبيرة خاصة أنه تم تعويضها جزئياً بنسبة ٣٤٪ من الريال في المناطق الخاضعة للحكومة المعترف بها دولياً، بعد الإعلان عن الهدنة في أبريل ٢٠٢٢،^{٤٦} ومنذ ذلك الحين، انخفضت قيمة الريال اليمني إلى مستويات ما قبل الهدنة، في الوقت الذي ظلت فيه أسعار المواد الغذائية العالمية أعلى بنسبة ٥٠٪ عن مثيلاتها في العام الماضي.^{٤٧}

لقد تعلمت المجتمعات اليمنية ومنظمات القطاع الخاص والمنظمات الإنسانية العمل في ظروف بالغة التعقيد ولا يمكن التنبؤ بها، نتيجة الهشاشة وعدم الاستقرار لمدد طويلة، ومع ذلك، لم يكونوا مستعدين للاضطرابات والضغوط الإضافية، التي طرأت على أنظمة الغذاء العالمية والناجمة عن اندلاع الصراع في أوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢، مما أدى إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي في اليمن وهدد بدفع مئات الآلاف من اليمنيين إلى الجوع الشديد.

فقبل الصراع في أوكرانيا، استورد اليمن ما يقرب من ٤٥٪ من قمحه من روسيا وأوكرانيا^{٤٨}، وأدى فقدان مثل هذه النسبة الكبيرة من مصدر القمح في البلاد، إلى جانب الزيادة الكبيرة لللاحقة، بنسبة ٢١٪، في أسعار القمح العالمية، لتصل إلى أعلى مستوى لها في ١٤ عامًا،^{٤٩} إلى تفاقم آثار أسوأ أزمة إنسانية في العالم.

وقد ساهمت الزيادات في أسعار القمح العالمية في ارتفاع سعر السلعة الغذائية الدنيا في اليمن بنسبة ٢٥٪ (المحافظات الجنوبية) و١٢٪

أ. تقديم الدعم الفوري لأكثر الفئات ضعفاً

وبالإضافة إلى عمل المنظمات الإنسانية، يضطلع القطاع الخاص بدور هام في اتخاذ إجراءات مباشرة لمكافحة الجوع وانعدام الأمن الغذائي من خلال البرامج الخيرية وتوزيع المعونات والتبرعات في جميع أنحاء البلد، وقد اتخذت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه على وجه الخصوص خطوات واسعة النطاق، لدعم المجتمعات التي لا تستطيع تحمل تكاليف الغذاء الكافي أو الحصول عليه.

تقوم عملية المعونة الإنسانية، واسعة النطاق في البلاد، بالمعالجة الجزيئية للاحتياجات المهمة والعاجلة، للمجتمعات المحلية في اليمن، والتي نجمت عن أزمة الأمن الغذائي، ومع ذلك، تبقى هناك حدود لمدى قدرة هذه البرامج على الحفاظ على المستوى المطلوب من الدعم بسبب حجم الأزمة ونقص التمويل وزيادة التكاليف، فعلى سبيل المثال، تُظهر البيانات الواردة مؤخرًا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن تكلفة الحد الأدنى لسلة الغذاء (MFB) قد زادت بنسبة ٧٤٪ منذ أغسطس ٢٠٢١ في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا (IRG)، مما يضع مزيدًا من الضغط على المنظمات الإنسانية.

أكثر من
١.٥ مليار
لتر من المياه النظيفة قامت
المجموعة بتوفيرها.

أكثر من
٥ مليون
مستفيد وصلت إليهم المجموعة
خلال السنوات الأخيرة

أكثر من
٨٠٠,٠٠٠
سلة غذائية تبرعت بها مؤسسة
هائل سعيد أنعم الخيرية خلال
السنوات الست الماضية

تحسين فرص الحصول على الغذاء وإتاحته: مؤسسة هائل سعيد أنعم الخيرية

التوفر ○ الوصول ○ الاستخدام



أقصى أثر على المستفيدين من الضعفاء بالعمل عن كثب مع اللجان المجتمعية الطوعية وإجراء البحوث الميدانية الخاصة لتحديد الأشخاص الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي، مما يساعد على تحسين الوصول إلى الغذاء وتوافره، فضلاً عن التخفيف من آثار الجوانب الأخرى للآزمة الإنسانية المستمرة.

بعد اندلاع الصراع في اليمن، أنشأت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه أيضًا برنامج التنمية الإنسانية (HDP)، وهي مبادرة خيرية تستجيب مباشرة للاحتياجات وتقدم الدعم الطارئ للمجتمعات الريفية. يعمل برنامج التنمية الإنسانية على بناء شراكات جديدة مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة التي تدير برامج إنسانية وتنموية في جميع أنحاء اليمن، تتراوح مشاريع البرنامج من دعم النازحين، مثل المخيمات في تعز ومأرب وصنعاء والمخيمات النحرة، إلى إعادة تأهيل البنية التحتية لإمدادات المياه في محافظة تعز.

بالإضافة إلى توزيع الموارد، يعمل برنامج التنمية الإنسانية أيضًا على مشاركة المعرفة والموارد مع المنظمات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى عبر عضويته في مجموعة الأمن الغذائي والزراعة (FSAC). من خلال التعاون مع الأعضاء الآخرين داخل الكتلة، يعمل البرنامج على معالجة سوء التغذية وتحسين الأمن الغذائي للمجتمعات الريفية.

مدعومة بالوصول واسع النطاق لمجموعة مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه في السوق الريفية والاستفادة من علاقات المجموعة طويلة الأمد مع المجتمعات في جميع أنحاء البلاد، تمكنت مؤسسة هائل سعيد أنعم الخيرية من تحديد الأشخاص الأكثر احتياجًا واستهدافهم بتوزيع السلع الأساسية بشكل فعال، وتحسين بعدي التوفر والوصول ضمن أبعاد الأمن الغذائي.

تأسست مؤسسة هائل سعيد أنعم الخيرية (HSACF)، الذراع الخيرية لمجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه في اليمن، في عام ١٩٧٠ كمؤسسة خيرية خاصة تهدف إلى تقديم المساعدات للمجتمعات الأكثر ضعفًا في جميع المحافظات اليمنية.

هناك مبادرة قيد التنفيذ من قبل المؤسسة للتوزيع المباشر للغذاء تشمل على وجه التحديد مشروعين: الأول هو مشروع سلة غذائية طارئة، وزع أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ سلة غذائية على المجتمعات المحلية على مدى السنوات القليلة الماضية. والثاني لتسليم وتوزيع أكثر من ٤٠,٠٠٠ رغيف خبز يوميًا في محافظات صنعاء ولحج وتعز، لدعم أكثر من ٦٩٠٠ أسرة. تم تصميم المبادرة خصيصًا لدعم الفئات الضعيفة مثل الأراامل والأشخاص ذوي الإعاقة والمطلقات وذوي الدخل المحدود.

وبالإضافة إلى المساعدات الغذائية المباشرة التي تقدمها المجموعة، فإنها أيضًا تقدم أنواعًا

أخرى من المساعدات للمجتمعات في جميع أنحاء البلاد، ففي السنوات الأخيرة، وصلت المساعدات النقدية المقدمة من المجموعة إلى أكثر من ٢ مليون مستفيد، ووصل عدد المستفيدين من مساعدات المجموعة بمواد غير غذائية إلى أكثر من ٣ مليون مستفيد، كما وفرت المجموعة أكثر من ١,٥ مليار لتر من المياه النظيفة.

لقد ضمنّت المؤسسة أن تترك هذه التدخلات



ب. تعزيز الصمود في مواجهة التحديات المحلية والصدمة العالمية

الدولي ومنظمة التغذية والزراعة أن أسعار الغذاء العالمية ستستمر في الاتجاه نحو الارتفاع في عام ٢٠٢٤^{٥٢}.

بالإضافة إلى الحاجة إلى تخفيف المخاطر الخارجية، تتأثر النظم الغذائية في اليمن بالافتقار الهش في البلاد؛ فالعواقب الاقتصادية لكوفيد-١٩، الناتجة عن قضايا سلسلة التوريد والتخفيضات اللصقة في المساعدات الخارجية^{٥٣} أثرت على اقتصاد اليمن ووضعه الإنساني، اللذين يعانين الضعف من الأسس. فمنذ عام ٢٠٢٠، فقد الريال اليمني نصف قيمته مقابل الدولار الأمريكي في مناطق معينة من البلاد^{٥٤} مما أثر بشدة على القوة الشرائية لكل من المستهلكين والمستوردين اليمنيين، وعلو على ذلك، وبسبب النقص في التمويل، اضطرت الجهات الفاعلة الرئيسية في المجال الإنساني، مثل برنامج الغذاء العالمي، إلى تقليص ما تقدمه من معونة غذائية شهرية موجهة جهودها لأشد الناس احتياجاً^{٥٥}.

وقد اتخذت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه، في إطار سعيها للمساعدة في تعزيز صمود الأنظمة الغذائية اليمنية، مبادرات تهدف إلى ضمان إمدادات

إن ما تتسم به اليمن من اعتماد كبير على الواردات الغذائية يجعل البلاد معرضة للصدمة الخارجية في أسواق السلع العالمية، بشكل كبير، تلك الصدمات التي يمكنها التأثير بشكل مباشر على إتاحة المواد الغذائية الأساسية على أرض الواقع في اليمن وكذلك التأثير على القدرة على تحمل تكاليفها.

وقد ظهر هذا الضعف، ظهوراً حاداً، بعد اندلاع الصراع في أوكرانيا، خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢، حيث انخفضت الواردات الغذائية إلى اليمن بنسبة ١٠٪ مقارنة بمستويات عام ٢٠٢١^{٥٦}، في حين أدت التأثيرات على العرض العالمي للمح والطلب عليه إلى عواقب وخيمة حافت بالسوق اليمنية.

ومن المرجح أن تظل أسعار المواد الغذائية المحلية متقلبة، نظراً للحساسية التي يتسم بها اليمن في مواجهة الصدمات الخارجية، مما يخلق صعوبات طويلة الأمد وحالة من عدم الوضوح تصيب المجتمعات المحلية التي تعاني بالفعل. وفي حين أن التأثير الفوري لزمة القمح الناشئة عن الصراع في أوكرانيا قد تراجع وعادت الأسعار إلى حد كبير إلى مستويات أوائل عام ٢٠٢٢ (وقت كتابة هذا التقرير)، فقد توقع البنك

ثابتة من التغذية بأسعار معقولة، في الوقت الذي عملت فيه على الابتكار الذي يستهدف تكييف منتجاتها مع احتياجات المستهلك المتغيرة بسبب الزمة الإنسانية..

بعد فترة وجيزة من اندلاع الصراع في أوكرانيا، صار جلياً أن الاضطراب الذي أعقب ذلك سيكون له تأثير عميق على سلسلة توريد القمح في اليمن، حيث أن فقدان مثل هذه النسبة الكبيرة من مصدر القمح في البلد، وهو المصدر المعتمد للمجتمعات التي هي بالفعل على حافة المجاعة، لم يؤد إلا إلى تفاقم آثار أسوأ أزمة إنسانية في العالم.

وعليه أطلقت المجموعة، في مايو ٢٠٢٢، استجابة منها للزمة الناشئة، حملة تدعو فيها لتبسيط الضوء على المسائل التي تصنع مستوردي القطاع الخاص من ضمان إمداد مطرد من الغذاء إلى البلد، بأسعار ميسورة لليمنيين، وتفتح طوقاً منهجية من شأنها معالجة التحديات الفورية التي تواجه المجتمعات اليمنية.

وقد تم تصميم الحملة لزيادة الوعي بالتحديات الفريدة للأمن الغذائي في اليمن بين المجتمعات المهتمة بالشؤون الإنسانية ومجتمعات تمويل التنمية والديبلوماسية، ولتنبيه ذوي التأثير في السياسات بشأن أزمة القمح والشبكة وتأثيرها على المجتمعات المحلية.

الدعوة إلى التدخل الدولي لتيسير استيراد الأغذية إلى اليمن

○ الاستقرار

ولمعالجة الأثر الفوري لتقلبات السوق العالمية على الوضع الهش في اليمن، دعت المجموعة إلى إنشاء آليات مخصصة لدعم الواردات الغذائية، مثل:

- إعطاء الأولوية لتوفير إمدادات القمح للمجتمعات المحلية الأكثر عرضة للمجاعة أو للجوع الشديد؛ للحفاظ على استمرار فعالية البرامج الإنسانية الدولية.

- إنشاء صندوق خاص بالطوارئ وبرنامج لتمويل الواردات مخصص لليمن، مما يمكن مستوردي القمح في البلاد من الحصول السريع على التمويل ورأس المال العامل لتمويل مشتريات القمح في السوق العالمية وتوريدها إلى اليمن.

- وضع مخطط يتم من خلاله التمديد الرسمي لشروط الدفع بين مستوردي الأغذية اليمنيين ومورديهم الدوليين، بحيث تضمنه منظمة أو مؤسسة مالية دولية.

وقد عملت الحملة على زيادة الوعي في أوساط صانعي القرار والمجتمع الدولي فيما يتعلق بالتحديات الاستثنائية التي يواجهها اليمن في أعقاب أي اضطراب كبير في سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية.

الاستثمار في البحث والتطوير: ابتكارات التعبئة والتغليف

○ التوفر ○ الوصول ○ الاستخدام ○ الاستقرار

يستهدف نهج مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه، الخاص بالبحث والتطوير في التغليف، وضمان الجودة وزيادة الكفاءة للمستهلك والمصنع على حد سواء، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، اعتمدت المجموعة في تقنياتها أن يكون من بين سماتها التحسين، والملاءمة، والتكلفة المناسبة، والتصريف، لتحسين تجربة المستهلكين ونوعية المنتجات على حد سواء.

ففي اليمن، على سبيل المثال، لوحظ أن تجار التجزئة يقومون بتجزئة كميات كبيرة من المنتجات لصل عبوات أصغر من المواد لبيعها لمستهلكين، قد لا يتمكنون لولا ذلك من شراء أو تخزين كميات أكبر من الأغذية، إلا أن ذلك، غالباً ما أدى ذلك إلى انخفاض في سلامة المنتجات. للاستجابة لطلبات المستهلكين، وهو ما حدا بمجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه بتقديم عبوات جديدة بالصحيد من الحجم للحفاظ على ثبات الجودة وضمان سلامة المنتج وتقليل الهدر، وهي عبوات تم توزيعها بعد ذلك على تجار التجزئة للبيع لاحقاً.

وقد قامت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه في إطار فهم الطريقة المثلى للوفاء بالاحتياجات الفريدة للمستهلكين اليمنيين، بمجموعة موسعة من الأبحاث في العادات الشرائية والاستهلاكية لهم، وتضع المجموعة على رأس أولوياتها الجودة والأمان في جميع منتجاتها في الوقت الذي تقوم فيه بتحسين التغليف والمكونات من أجل رفع مستوى القدرة على تحمل التكاليف في سوق يعاني من ضائقة مالية.

وعلاوة على ذلك، فإن العديد من منتجات المجموعة عادة ما تنقل لمسافات طويلة مروراً بطرق وعرة قبل الوصول إلى وجهتها النهائية وغالباً ما تتعرض أثناء ذلك لظروف جوية قاسية، ولذا فإن المجموعة بالإضافة إلى استثمارها في البنية التحتية للنقل، تبحث عن سبل للتخفيف من حدة هذه التحديات من خلال ابتكار عبوات أكثر مرونة، وعلى سبيل المثال، في مجال السمن والزبوت، تحولت المجموعة إلى استخدام العبوات غير الشفافة، للحد من التعرض لأشعة الشمس، التي قد

الابتكار الذي تقوده الأهداف: زيادة القيمة الغذائية للمواد الأساسية الرئيسية

○ الاستخدام

تبادر مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه، في جميع عملياتها، للاستجابة لاحتياجات عملائها ومستهلكيها، ففي الوقت الذي يواجه فيه اليمن خطر سوء التغذية المتزايد، اتخذت المجموعة من التدابير ما يزيد القيمة الغذائية لخطوط منتجاتها من التلبان والدقيق، بإضافة الفيتامينات والمغذيات إلى المواد الغذائية الأساسية.

كما قامت المجموعة بتدعيم العديد من منتجاتها الأساسية بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية التي قدمها برنامج الغذاء العالمي وتلبية المعايير الدولية، مثل معايير المنظمة الأمريكية لطرق الاختبار القياسية، لدعم الاحتياجات الغذائية لسكان اليمن وبما يتماشى مع التزامها باستخدام قدراتها الابتكارية لدعم المجتمعات اليمنية.

ويشمل هذا التدعيم ما يلي:

- ◀ الدقيق: حمض الفوليك والزنك وفيتامينات ب 1 وب 2 وب 3 وب 12 وفيتامين أ
- ◀ الزيت والسمن: فيتامينات أ ود
- ◀ الطيب المبستر ومسحوق طيب كامل الدسم سريع التحضير
- ◀ المكرونة: إضافة فيتامين ب 2 ولغراض التصنيع الدقيق المدعم بحمض الفوليك والحديد.

وتسعى المجموعة، من خلال رفع القيمة الغذائية لمنتجاتها، إلى زيادة استهلاك الكميات الكافية من التغذية والطاقة في المجتمعات اليمنية.

وعلاوة على ذلك قامت المجموعة، كجزء من نشاطاتها الخيرية، بالتعاون مع الشركة الدولية للنكهات والروائح (IFF) من أجل دعم المجتمعات اليمنية، وفي ثلاث مناسبات (٢٠١٤ و ٢٠١٨ و ٢٠٢٠) قامت المجموعة بتوزيع سكويت تمارا الممزج بالفيتامينات والمواد المعدنية، على المجتمعات المحتاجة في اليمن.



الاستفادة من القدرات التصنيعية الحالية لدعم الجهود الإنسانية: شراكة برنامج الغذاء العالمي



وتساهم المجموعة، من خلال شراكتها مع برنامج الغذاء العالمي، في واحد من أكبر البرامج الإنسانية في العالم، والتي تصل إلى مليون اليمنيين الذين هم في أمس الحاجة إلى الدعم.

لبرنامج الغذاء العالمي، وهي واحدة من الشركات القليلة في اليمن المجهزة لتصنيع هذا النوع من المنتجات، كذلك دعم المشروع حوالي ١٤٠,٠٠٠ طالب سنويًا، وأنتج أكثر من ٧,٣٠٠ طن متري من البسكويت عالي الطاقة لصالح برنامج الغذاء العالمي.

التوفر ○ الاستقرار ○

يدير برنامج الغذاء العالمي أحد أكبر البرامج الإنسانية في اليمن، والذي يوفر، في ذروته، الغذاء لأكثر من ١٣,٣ مليون شخص كل شهر وتفخر مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه بكونها شريكًا، على المدى الطويل، لبرنامج الغذاء العالمي في دعم الأمن الغذائي لليمن على مدى سنوات عديدة وخاصة خلال الأزمة الإنسانية.

ويستطيع فريق إدارة الخدمات الإنسانية الاستفادة من معرفته بالسوق والعلاقات مع المجتمعات المحلية، من خلال دعم عمليات برنامج الغذاء العالمي على أرض الواقع، لتزويد برنامج الغذاء العالمي بالخبرات والتسهيلات المحلية اللازمة لدعم البرامج الإنسانية المصممة لكافة انعدام الأمن الغذائي.

وتقدم المجموعة، لبرنامج الغذاء العالمي في اليمن، مرافق الطحن والتخزين وتصنع الإمدادات لمبادراتها، وتقوم المجموعة بطحن القمح وتصبئة دقيق نياية عن برنامج الغذاء العالمي في البلاد، مما ينتج عنه ما يقرب من ٦٦٪ من دقيق المنظمة في اليمن، والذي تبلغ كميته حوالي ٣٤٠,٠٠٠ طن متري سنويًا. كما زودت المجموعة برنامج الغذاء العالمي وحده بالبسكويت المعزز؛ حيث أنتجت المؤسسة البسكويت لبرنامج التغذية المدرسية التابع

ج. الاستفادة من نقاط القوة الكامنة في البلاد من خلال نموذج تقوده الشراكة

في بيئة تشغيل معقدة مثل اليمن، فإن بناء نظام غذائي مرن يتطلب عملًا جماعيًا يدمج خبرات وقدرات ومهارات أصحاب المصلحة على اختلافهم.

وتشارك طائفة كبيرة من المنظمات في عمليات إنتاج المواد الغذائية ومعالجتها وتوزيعها واستهلاكها والتخلص من نفاياتها،^{٥٦} حيث أن لدى كل منظمة معرفة وقدره فريدتين تمكنها من التغلب على التحديات التي تواجهها عبر سلسلة القيمة. وهناك التزام على جميع الجهات، الضالعة في النظم الغذائية اليمنية، بالتغلب على العقبات، بما في ذلك الحواجز الاقتصادية والإنسانية واللوجستية التي تم تحديدها سابقًا في هذا التقرير، ولكن من خلال العمل المشترك، نتاج لهؤلاء المعنيين فرصة للجمع في الوقت نفسه بين المعارف والشبكات والبنية الأساسية الميدانية للجهات الفاعلة المحلية، والديارة الفنية والموارد نظرانهم وللمجتمع الدولي.

✎ **إطعام ٢٠ مليون شخص يحتاج لتعاون وثيق مع القطاع الخاص. مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه هي الجهة الفاعلة الرئيسية في القطاع الخاص التي تقوم بالطحن والنقل والبناء في اليمن، وهي مسؤولة عن ٥٠٪ من أعمال القطاع الخاص.**

ريشارد راجان
المدير الإقليمي لبرنامج الغذاء العالمي
باليمن

✎ **من خلال استثمارنا الأول في اليمن، نهدف إلى المساهمة في إمدادات مستمرة وموثوقة من الغذاء، في بلد يعاني من مستويات شديدة من الجوع.**

هوبب جان دي رويتر
المدير التنفيذي للاستثمار، بنك تنمية ريادة الأعمال الهولندي

تعزيز الأمن الغذائي في اليمن: شراكة المؤسسة المالية الدولية

التوفر ○ الوصول ○ الاستقرار ○ الاستدامة ○

باضطراد بفعل التقلبات الراهنة في أسواق السلع العالمية.

إن هذه الشراكة تأتي في نفس السياق مع التزام مؤسسة التمويل الدولية بالارتقاء بالتنمية الاقتصادية وتحسين حياة الناس، من خلال تشجيع نمو القطاع الخاص في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات. وقد ساعدت حزمة التمويل التي قدمتها مؤسسة التمويل الدولية في تمكين مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه من مواصلة الحفاظ على إمدادات مستمرة من المواد الأساسية مثل القمح والدقيق ومنتجات التليان والسكر للمجتمعات المحلية، وكذا البرامج الإنسانية، التي تقوم بها الوكالات الدولية مثل برنامج الغذاء العالمي،^{٥٧} كما يؤكد التعاون بين مؤسسة التمويل الدولية والمجموعة على قوة الشراكة، حيث يمكن لمؤسسات تمويل التنمية أن تدعم النمو الاقتصادي المستدام والمرونة في سلاسل الإمدادات الغذائية من خلال الاستثمار الاستراتيجي في القطاع الخاص واستخدام آليات التمويل المختلط.

في عام ٢٠٢١، دخلت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه في شراكة مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والبنك الهولندي لتنمية المشاريع الرائدة (FMO)، من أجل تأمين حزمة تمويل، عبارة عن قرض بقيمة ٧٥ مليون دولار أمريكي، لسنة من شركات تصنيع الأغذية الرائدة في مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه،^{٥٨} وقد تضمنت حزمة التمويل أيضًا ضمانًا للتأمين من الخسارة التولية يصل إلى ٥٠٪ من نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية.^{٥٩}

وقد أتاحت قرض مؤسسة التمويل الدولية للمجموعة أن تدعم الأمن الغذائي في اليمن من خلال تمويل شراء إمدادات القمح للسوق اليمنية، في وقت ترتفع فيه الأسعار العالمية، لا سيما خلال فترة الانقطاع الكبير في الإمدادات العالمية الذي أتى في سياق الصراع في أوكرانيا، مما سمح للمجموعة أن تؤمن المحزون ميدانيًا، حيث خفف القرض بعض الضغوط من على رأس المال العامل للمجموعة الناجم عن الدورات النقدية الطويلة وصعوبة الوصول إلى التمويل الدولي وتمكين مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه من التكيف مع الظروف التي تتغير

✎ **إن عملنا مع مجموعة هائل سعيد أنعم لهو بمثابة مثال كبير على الشراكة الاستراتيجية التي تساعد في إطلاق العنان لحلول القطاع الخاص أثناء الأزمات الإنسانية.**

أشرف مجاهد
مدير التصنيع الإقليمي بمؤسسة التمويل الدولية، الشرق الأوسط ووسط آسيا وتركيا وأفغانستان وباكستان.



تكوين شراكة من العديد من المعنيين: المبادرة الدولية حول كوفيد-١٩ في اليمن

٥٥٥,٠٠٠

أنبوب اللطرد المركزي

٢٨,٠٠٠

طقم لجمع عينات الفيروس

٣٤,٠٠٠

اختبار حامض نووي لكوفيد-١٩

٣٧٢

مقياس حرارة بالأسعة تحت الحمراء

٧

أجهزة فحص PCR
لزيادة الاختبارات إلى ٥٠,٠٠٠ أسبوعيًا

١٠

أجهزة طرد مركزي
كاملة التجهيزات

مع انتشار وباء كوفيد ١٩ في جميع أنحاء العالم في أوائل عام ٢٠٢٠، أدركت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه أنها، بصفتها كبرى مؤسسات القطاع الخاص في اليمن، ملتزمة باتخاذ خطوات فورية ومؤثرة، لحماية موظفيها وعمالها ومجتمعاتها في مواجهة ما ينجم عن الوباء من آثار على الصحة العامة وآثار اجتماعية واقتصادية.

وبالنظر إلى الاضطراب الذي أحدثه الوباء في سلاسل التوريد العالمية وشبكات التوزيع داخل اليمن، كان من الواضح أيضًا أن وباء كوفيد ١٩ يشكل تهديدًا إضافيًا لسلامة الأنظمة الغذائية اليمنية ويمكن أن يؤدي انتشار المرض على نطاق واسع إلى عواقب وخيمة على سكان اليمن الذين يعانون الضعف فعليًا.

وقد أجرت المجموعة عملية إعادة تقييم لمرافق التصنيع والتوزيع الخاصة بها، بالإضافة إلى تفعيل السرعة لبروتوكولات الصحة والسلامة

الصارمة في مصانعها، لضمان عدم انقطاع إنتاج السلع الأساسية. وقد مكن ذلك المجموعة من مواصلة تلبية احتياجات المجتمعات المحلية ودعم الأمن الغذائي في البلد، على الرغم من استمرار حالة الغموض.

ومع تزايد خطر الوباء العالمي، في أبريل ٢٠٢٠، اتخذت المجموعة إجراءات تستهدف دعوة شركائها، على المدى الطويل، لدعم استجابة اليمن لانتشار وباء كوفيد ١٩.

وبناء عليه تأسست، على نحو عاجل، المبادرة الدولية بشأن حول كوفيد - ١٩ في اليمن (IICY)، وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص دعت إليها مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه، وتوحدت فيها مؤسسة هائل سعيد أنعم الخيرية، وشركة تيرا باك، وشركة يونيليفر، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة، وتحالف القطاع الخاص اليمني واتحاد الغرف اليمنية التجارية والصناعية.

”إن معرفة ما تقوم به المبادرة الدولية بشأن مواجهة وباء كوفيد ١٩ في اليمن ملهم بشكل كبير في ظل الظروف الراهنة كما أن هذه الشركة تستمد طاقتها ومواردها من المجتمع بأكمله.“

أول جورانسون

مسؤول التنمية المستدامة، قسم أهداف التنمية المستدامة بإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

ومن خلال العمل مع الأمم المتحدة ووكالاتها، سهلت المبادرة الدولية بشأن حول كوفيد - ١٩ في اليمن الحصول على عدد من التبرعات؛ بما في ذلك ما مجموعه ٤٣ طنًا من لوازم المختبرات وأجهزة التنفس الصناعي ومجموعات الاختبار وألات التحليلات الكمية ومعدات الوقاية الشخصية الحيوية، والتي تم توزيعها على المستشفيات والمختبرات في جميع أنحاء اليمن، كما قدمت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه و شركتي تتراباك وسيجل على التوالي تبرعات بقيمة ٢٠٠٠٠٠ دولار أمريكي ٢٢٠,٠٠٠ يورو لصندوق الاستجابة التضامنية لمنظمة الصحة العالمية؛ من أجل تمويل رواتب العاملين الطبيين في الخطوط الأمامية في وقت الطوارئ الوطنية.

وقد سعت الشراكة، مستفيدة من خبرات وموارد الأعضاء المؤسسين للمبادرة الدولية بشأن حول كوفيد - ١٩ في اليمن، إلى إحداث تأثير إيجابي من شأنه أن يساعد في تعزيز مرونة اليمن على المدى الطويل ومساعدة الخبراء السريريين

والعلميين على الاستجابة بفعالية لوباء كوفيد ١٩، وقد اعتبرت كل من جامعة أكسفورد وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية المبادرة واحدة من أكثر الشراكات الفعالة التي تم عقدها استجابة لوباء كوفيد ١٩ على مستوى العالم من قبل.

وقد أظهر نجاح المبادرة الدولية بشأن حول كوفيد - ١٩ في اليمن أنه، بالإضافة إلى

”إننا نرحب بهذه الشراكة الاستثنائية بين القطاعين العام والخاص التي تستهدف خدمة شعب اليمن، وحيث تحتفل منظمة الأمم المتحدة بذكرى تأسيسها الخامسة والسبعين في ظل أزمة صحية عالمية غير مسبوقة صاحبته العديد من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية، فإن هذه الشراكة لهي مثال على قدرتنا على العمل سويًا مع القطاع الخاص في مواجهة التهديدات المحدقة بالبشرية.“

أوك لوتسما

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باليمن

تحسين خطوط النقل الرئيسية

○ التوفر ○ الوصول ○ الاستقرار ○ الاستفادة ○ التمكين

مشاريع بناء الطرق والجسور وإصلاحها، من أجل تحسين البنية التحتية المحلية وتواصل أعضاء المجتمعات، وذلك بهدف تحسين القدرة على الوصول إلى المواد الغذائية وتوافرها في جميع أنحاء اليمن. وتكفل مشاريع التصمير المذكورة وصول الإمدادات إلى التجمعات السكانية في الوقت المحدد وتعود بالفائدة على المجتمعات المحلية من خلال تحسين سلامة السفر وأمنه.

وتهدف المجموعة من خلال إصلاح الطرق وإيجاد حلول بديلة للنقل والإمداد، إلى الحفاظ على عمل المجتمعات ومنع تركيز الغذاء في موانئ الدخول والمدن التخزين.

ومن أمثلة ذلك المشروع الذي جرى مؤخرًا لإصلاح الطريق في تعز؛ فبسبب إغلاق طريق كرش الرئيس في جنوب اليمن، كانت الوسيلة الوحيدة للسفر بين محافظات تعز ولحج وعدن عبر طريق خلفي شديد الانحدار وضيق وكانت هذا الطريق الخلفي في حالة سيئة، وعرضة للفيضانات، كما كان في بعض الأماكن أضيق من أن تمر المركبات بجوار بعضها بأمان وكان من الممكن أن تؤدي الأعطال والحوادث إلى إغلاق الطريق، وكانت السبل تتقطع بالسائقين لعدة أيام أثناء انتظارهم للإنقاذ أو الإصلاح، إلى جانب البضائع التي كانوا ينقلونها.

وعليه قامت المجموعة بتمويل توسعة الطريق، إلى جانب العديد من التصحيحات الأخرى على الأساسات والمواد والسطح، وهي أمور تتم أحيانًا على تضاريس بالغة الصعوبة.

كما قامت المجموعة بإصلاح وترميم 146 طريقًا وجسرًا في اليمن، في مشاريع مماثلة لإعادة رصف طريق كرش، وقد نتج عن كل مشروع من هذه المشاريع تحسينًا في استقرار توزيع الأغذية في المجموعة وتحسينًا لفرص وصول المجتمعات اليمنية إليها. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد المشروع كذلك في دعم السكان المحليين، والربط بين التجمعات السكانية الرئيسية وتوفير فرص العمل، وبالتالي تحسين تمكين الأفراد.



تبين لمجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه، من خلال العمل اليومي في جميع أنحاء اليمن، أن تحسين الوصول المنتظم إلى الغذاء يتعلق بضمن أن يتم توزيع الإمدادات الغذائية في

وجهتها المقصودة ووصولها إلى هذه الوجهة، كما يتعلق بشراء المواد الغذائية في المقام الأول، خاصة للمجتمعات النائية والتي يصعب الوصول إليها. وتعكف المجموعة على تنفيذ

معالجة مسألة توافر الأغذية والوصول إليها عن طريق تحسين مرونة شبكة التوزيع

○ التوفر ○ الوصول ○ الاستقرار ○ الاستفادة

كما أن المشروع يتضمن استثمارات كبيرة لتجديد شبكة التوزيع والتخزين التابعة للمجموعة، بهدف تقليل التكاليف المستقبلية، وتعزيز المرونة طويلة الأجل لشبكة التوزيع التابعة للمجموعة وزيادة فرص الوصول إلى المجتمعات الضعيفة في اليمن.

والإمداد. ويهدف هذا المشروع إلى ضمان قدرة المشغلين على التكيف مع الظروف المتغيرة، واتخاذ القرارات بناء على البيانات والتطبيقات في الوقت المناسب، مع ضمان عدم فساد الأطعمة القابلة للتلف قبل وصولها إلى وجهتها، وقد تم تصميم المشروع لتقديم خطة تنفيذ شاملة بناء على تحليل سلسلة التوريد التابعة للمجموعة، بما في ذلك تقييمات المخاطر التشغيلية وتكاليف النقل والوفورات المحتملة بسبب تحسين شبكة التخزين والوصول إلى المصانع والموانئ ومركزية العملاء.

تعرضت اليمن، نتيجة لتعطيل بنيتها التحتية، لعدد من التحديات في النقل والإمداد مما أثر على سلاسل التوريد وحركة السلع. ولتحسين توافر الأغذية والحصول عليها، من الضروري التصدي لهذه التحديات لضمان توزيع السلع بالفعالية والسرعة الكافيين.

وتجري مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه مشروعًا ضخمًا يستهدف إعادة تصميم شبكتها للتوزيع ووضع نظام لإدارة المخاطر مع شبكة مبسطة من مراكز التوزيع المدعومة ببنية مدفوعات مؤمنة؛ لتعزيز قدراتها في النقل



أنعم وشركاه لتزمنة الأمن الغذائي في اليمن

د. التركيز على الحلول طويلة الأجل

رغبة في أن يكسر اليمن دائرة تبعيته.

وقد شرعت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه في العديد من المبادرات التي تمثل استثمارًا في مستقبل اليمن وتحسينًا للأبعاد المتعددة للأمن الغذائي للبلاد؛ من أجل الحد من اعتماد اليمن على المساعدات، وللمساعدة في ضمان الصمود الاقتصادي واللوجستي لليمن على المدى الطويل، على النحو التالي:

إن أزمة كازمة الأمن الغذائي في اليمن، تتطلب استراتيجية طويلة الأجل وشاملة لإنشاء أنظمة غذائية أكثر صمودًا، توفر الطعام الكافي والمغذي للسكان الحاليين وللجيال القادمة.

وكما تم التنويه في هذا التقرير، فإن هناك أسباب متعددة تدفع نحو اعتماد الأمن الغذائي، مثل ندرة فرص العمل المستقر، ونقص الاستثمار في الإنتاج المحلي، والأضرار التي تلحق بالبنية التحتية الوطنية، والعزلة المالية للقطاع الخاص، وفي حين أنه على الرغم من أن الإغاثة العاجلة التي توفرها الأعمال الخيرية المباشرة والبرامج الإنسانية، هي أمر بالغ الأهمية لنجاة الكثير من اليمنيين، إلا أنه دون وجود خطة عمل واضحة لمعالجة القضايا المتجذرة في النظم الغذائية اليمنية، مثل التدهور التدريجي في القدرة الإنتاجية لليمن، فإن احتمالات انتعاش اليمن في المستقبل وتحقيق الأمن الغذائي تبقى محدودة. وبدون شك فإن هناك حاجة إلى مزيد من المشاركة والعمل من جانب الجهات الفاعلة المحلية والدولية على السواء، إذا كانت هناك

٧. وضع الأطر اللازمة للطريق نحو الازدهار: مواجهة التحديات الحالية وبناء مستقبل أكثر

إشراقًا لليمن

ستتطلب معالجة أزمة الأمن الغذائي في اليمن نهجًا متعدد الأبعاد، بحيث لا يكتفي بتلبية الاحتياجات الفورية للسكان، بل يسعى أيضًا إلى إنشاء نظام غذائي وسلسلة إمداد مستدامين ومرنين، كما يجب تصميمه بحيث يتناسب مع التحديات الفريدة التي يواجهها اليمن وتحقيق تأثير طويل الأمد.

وقد وضعت مجموعة هائل سعيد أنعم وشركاه مجموعة من التوصيات، المصممة لتكون دليلًا للخطط والبرامج الإنسانية والتنمية ذات الصلة بالأمن الغذائي للبلاد، مرتكزة في ذلك على الأفكار التي اكتسبتها خلال عقود من العمل في اليمن والشراكة مع المعنيين في جميع القطاعات، العامة منها والخاصة والأخرى، وذلك بهدف الاستجابة للتحديات التي تواجهها البلاد.

وتشمل هذه التوصيات إعادة صياغة طريقة التعامل مع أزمة الأمن الغذائي في اليمن،

والمقترحات المصممة للمساعدة في تجاوز التحديات والحوازر الحالية، التي تواجه القطاع الخاص في اليمن، خلال سعيه إلى زيادة الأمن الغذائي في البلد.

وتسترشد هذه التوصيات بثلاثة مبادئ أساسية تعتقد المجموعة أنها لابد أن تحكم النهج المتبع في تخطيط وتنفيذ البرامج الإنسانية والتنمية، سواء على الفور أو على المدى الطويل.

٢. اعتماد نهج طويل الأجل إزاء الأمن الغذائي والتنمية في اليمن

في حين تظل العمليات الإنسانية ضرورية لتلبية الاحتياجات قصيرة الأجل للمجتمعات المحلية اليمنية، فإن عدم التيقن من التمويل السنوي يقلل من التركيز على تحقيق أثر مستدام وطويل الأجل، حيث أنه من شأن وضع برامج طويلة الأجل تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الأهداف التنموية لليمن. ويجب أن تتجاوز هذه المبادرات البرامج المباشرة لتوزيع الأغذية وصولًا إلى التمكين الاقتصادي، وزيادة القوة الشرائية للمجتمعات اليمنية والقطاع الخاص، بما في ذلك صغار المزارعين، وبناء القدرات والمهارات في الجبل القادم، وتطوير البنية التحتية الوطنية والاستثمار المباشر في القدرات المحلية لإنتاج الأغذية. ويجب أن يكون هذا النهج ضارياً في عمق إدراك التفاصيل المحلية من أجل وضع خطط فعالة تمنح الأولوية وتستجيب لأهم التحديات الهيكلية التي تواجه المجتمعات على أرض الواقع.

١. تفعيل قوة الشراكة

اليمن هو أحد أكثر البيئات التشغيلية التباها في العالم وقد أثبتت الشراكات بين المعنيين المختلفين، ومن أمثلتها ما ورد بهذا التقرير، فعاليتها في معالجة القضايا المعقدة في الدول الهشة مثل اليمن.

ومن خلال المشاركة المتجانسة للمنظمات المحلية مع بعضها البعض ومع المجتمع الدولي، سيتم تعظيم تأثير التدخلات لتحسين جميع أبعاد الأمن الغذائي للبلاد؛ عبر أبعاد التوافر والوصول والاستخدام والاستقرار والاستدامة والتمكين. فالجمع بين الموارد والخبرات الدولية والمعارف المحلية والشبكات القائمة يمكن أن يؤدي إلى استحداث قوة قادرة على التغيير وعلى بناء أنظمة غذائية أكثر مرونة، في اليمن، من شأنها أن تولد نتائج اجتماعية واقتصادية إيجابية.

التوصيات

محاور العمل	الخطوات والتليات المقترحة
<p>تقديم الدعم الفوري لأكثر الفئات ضعفاً</p> <ul style="list-style-type: none"> تفعيل استخدام النطاق الواسع والشبكات المادية منها والقائمة على العلاقات، التي تتمتع بها مؤسسات القطاع الخاص في اليمن؛ لزيادة وصول البرامج الإنسانية وتأثيرها إلى أقصى حد وضمان أن يكون الدعم الفوري مستهدفاً المجتمعات الأكثر ضعفاً وموجهاً إليها. مواصلة تمويل آليات الدعم الفوري مثل شبكات الأمان والبرامج النقدية وإصلاح البنية التحتية الحيوية لضمان الحفاظ على الحدود الدنيا للأمن الغذائي. تسهيل فتح الطرق والشوارع الرئيسية؛ من أجل ضمان حرية الحركة. 	
<p>بناء القدرة على مواجهة التحديات المحلية والصددمات العالمية</p> <ul style="list-style-type: none"> إنشاء آليات لتمويل التجارة والواردات بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، لتمكين شركات القطاع الخاص اليمني، وخاصة المستوردين، من الحصول على العملات الأجنبية. دعم الجهود اليمنية الرامية إلى تحقيق الإصلاح الاقتصادي، بما في ذلك بناء القدرات في مجال التنظيم المالي وتيسير الحوار البناء بين السلطات المالية في البلد. إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية والإنتاج المحلي في المبادرات الإنمائية (مثل مشروع البنك الدولي للاستجابة للأمن الغذائي والقدرة على التكيف).^{٦١} زيادة القوة الشرائية للمجتمعات اليمنية من خلال مبادرات التمكين الاقتصادي والاستثمار في تنمية منظومة ريادة الأعمال. تعزيز تبادل المعارف والتعاون في مجالي البحث والتطوير فيما بين مصنعي الأغذية اليمنيين ونظرائهم الدوليين لتعزيز القيمة الغذائية والحد من الهدر. منح مستوردي القمح في اليمن أولوية الحصول على إمدادات القمح من الأسواق الدولية، في سياق النزعة العالمية المستمرة للسلع الغذائية؛ لضمان حصول المجتمعات الأكثر عرضة للمجاعة أو للجوع الشديد على ما يكفي من المواد الغذائية، واستمرار البرامج الإنسانية الدولية في العمل. تأكيد شروط الدفع رسمياً بين مستوردي الأغذية اليمنيين ومورديهم الدوليين بضمان من منظمة دولية أو مؤسسة مالية. التأكد من أي تدخل اقتصادي في اليمن يسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية لانخفاض قيمة العملة وكذلك تنفيذ آليات مؤقتة للتخفيف، مثل استمرار في تحسين الحصول على النقد الأجنبي ومعالجة مسألة تجزئة العملة. 	
<p>الاستفادة من نقاط القوة داخل البلاد من خلال نموذج تقوده الشراكة</p> <ul style="list-style-type: none"> دعوة القطاع الخاص إلى المشاركة والتشاور على نطاق واسع في المبادرات التنموية والإنسانية، بما في ذلك ممثلو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وصغار المزارعين، حيثما كان ذلك ذا صلة بالأمن الغذائي. تعزيز وتحسين البنية التحتية القائمة للمشاريع، كلما كان ذلك ممكناً، لزيادة أثر التنمية الاقتصادية المحلية إلى أقصى حد ممكن من خلال خلق فرص العمل وتوليد الدخل. تشجيع الاستثمار في الابتكار، وطول السوق، والتكنولوجيا الزراعية، والمبادرات من أسفل لتعنى لدعم صغار المزارعين والزراعة والري وإنتاج الأغذية وبناء نظم غذائية مرنة، وتمكين الأطراف اليمنية من المساهمة في حل المعضلات المحلية الرئيسية. توسيع نطاق العمل مع مؤسسات تمويل التنمية والاستثمارات في اليمن واستكشاف أساليب مبتكرة للتخفيف من المخاطر المالية (مثل التمويل المختلط والضمانات المقدمة من الغير) بهدف زيادة التكيف والمرونة وتسهيل إقامة المشاريع المشتركة الدولية والشراكات الاستراتيجية، والجمع بين التنفيذ المحلي والمعرفة والخبرات والموارد الدولية. على مؤسسات التمويل الإنمائي إعادة تقييم مفهوم المخاطر التي يقومون معها بتقييم الدول التي تعاني من حالة الهشاشة والوقوع ضحية نزاعات، مثل اليمن. ومن خلال تعديل تلك المؤسسات لتوقعاتها للعائدات وتحمل المخاطر في هذه الحالات بما يتفق مع ما تقدمه مؤسسات القطاع الخاص، ستكون مؤسسات التمويل الإنمائي في موضع يمكنها من استخدام قدر أكبر من رأسمالها المجنب من أجل توسيع نطاق الطول الناجحة وتقوية القطاع الخاص وتحفيز النشاط الاقتصادي وتعافيه. 	
<p>التركيز على الطول طويلة الأجل</p> <ul style="list-style-type: none"> اعتماد نهج كلي إزاء الأمن الغذائي في اليمن من خلال برامج ومبادرات تعالج الأسباب المباشرة وغير المباشرة لاندحام الأمن الغذائي. تعزيز جميع الأبعاد الستة للأمن الغذائي، من خلال التصدي للبطالة وعدم الحصول على الأراضي والمعدات الزراعية والتعرض للكوارث الطبيعية وتغير المناخ. اقتراح مبادرات إنمائية تتعلق بالتمكين الاقتصادي على نطاق صغير لتحقيق نتائج إيجابية للمجتمعات المحلية وتحفيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما يعهد الطريق لزيادة التمكين والإمكانيات الاقتصادية. الاستثمار في إزالة العقبات التي تعيق العمل كالمعتاد في اليمن، مثل إصلاح الأنظار التي لحقت بالبنية التحتية للنقل والطاقة والكهرباء والاتصالات؛ لضمان التدفق المستمر للسلع والخدمات في جميع أنحاء البلاد. تشجيع مجتمع التنمية الدولي على تحويل نهجه في اليمن من إعطاء الأولوية للمعونة إلى تيسير التجارة عن طريق تبئنة الموارد لمعالجة القيود المتصلة بالتجارة، مثل الحصول على التمويل في الأسواق العالمية. إنشاء إطار للعمل الجماعي مع التركيز بشكل واضح على مواجهة التحديات الهيكلية والمخاطر المباشرة التي تواجه الإنتاج المحلي، وتحسين الإنتاجية الزراعية، وتشجيع الاستثمار. 	

٣٠ تقييم الوكالت المشتركة الإنساني لازمة اليمن- اللجنة الدائمة المشتركة للوكالت (٢٠٢٢), ص ١٠٩, pdf.٢٩%٢٨English%٢٠%٢٠٢٢%٢٠July%٢٠١٣%٢C%٢٠Report%٢٠Final%IAHE

٣١ مذكرة مشاركة البلدان الخاصة بالجمهورية اليمن عن فترة السنة المالية ٢٢- ٢٣ – البنك الدولي (٢٠٢٢), ص ١١.

pdf//٣0١٩١١٦0٠٣١٦٤٤١١09/worldbank.org/curated/en.https://documents١) (pdf.FY٢٣-Yemen-Country-Engagement-Note-for-the-Period-FY٢٢

٣٢ اليمن – Encyclopedia Britannica, أونلاين "الاسترداد المعلومات في سبتمبر ٢٢٠٢٢" (https://www.britannica.com/place/Yemen/Land)

٣٣ مذكرة مشاركة البلدان الخاصة بالجمهورية اليمن عن فترة السنة المالية ٢٢- ٢٣ – البنك الدولي (٢٠٢٢), ص ١٢.

pdf//٣0١٩١١٦0٠٣١٦٤٤١١09/worldbank.org/curated/en.https://documents١) (pdf.FY٢٣-Yemen-Country-Engagement-Note-for-the-Period-FY٢٢

٣٤ يمكن للزمة اليمن البيئية التي ذهبت في طي النسيان, أن تزيد من تصيد جهود بناء السلام – مركز السياسات اليمني (٢٠٢١), (https://www.yemenpolicy.org/) yemens-forgotten-environmental-crisis-can-further-complicate-peacebuilding-efforts

٣0 يجب التنويه إلى أن هناك قلق بشأن «سوء استخدام هذه التقنية الحديثة (ومدى الحاجة إليها) مما تسبب في وضع سياسات ملئمة لنخ المياه باستخدام الطاقة المتجددة من أجل الحفاظ على مصادر المياه الجوفية والحماية المستدامة للحياة. «الري باستخدام الطاقة الشمسية في اليمن: الفرص والتحديات والسياسات, مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية, /https://sanaacenter.org/١٣٨٤%٢Aoda%

٣٦ الصواريخ والطعام: أزمة الغذاء اليمني جنتها يد الإنسان – منظمة أوكسفام (٢٠١٧) ص ٨, https://policy-practice.oxfam.org/resources/) (٦٢٠٣٨٨-missiles-and-food-yemens-man-made-food-security-crisis

٣٧ تحديات وأفاق المنظمة الإلكترونية للأموال والسداد في اليمن, مركز صنعاء, مارس (٢٠٢٢), (En.pdf_https://sanaacenter.org/files/Rethinking_Yemens_Economy_No١٠)

٣٨ تحديث الرسائل الرئيسية, شهر مايو, شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة, (٢٠٢٢), (https://fews.) (٢٠٢٢-net/east-africa/yemen/key-message-update/may

٣٩ أثر الاستثمارات الأجنبية على نمو الاقتصاد اليمني: الاستقرار السياسي في البلاد بصفته المسألة الرئيسية, المجلة الآسيوية لعلم الاجتماع, العدد ١١, (٢٠١0) ص ١٠0 (https://www.) (٤٤٢٦٩/ccsenet.org/journal/index.php/ass/article/view

٤٠ الوساطة من أجل إيقاف النار في الصراع الاقتصادي اليمني – مجموعة اللزمات الدولية (٢٠٢٢), ص ١٠, (https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-) (peninsula/yemen/brokering-ceasefire-yemens-economic

٤١ مشاركة شركات التمويل الدولية في المواقف الهشة والمتأثرة بالنزاع – مجموعة البنك الدولي (٢٠١٩), ص ٢٩ (https://ieg.worldbankgroup.org/sites/default/files/Data/reports/) (Synthesis_IFC_in_FCV.pdf

٤٢ النعكسات الاجتماعية الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية, على اليمن – دراسة تطبيقية (٣) – حكومة اليمن واليونيسيف (٢٠٢٢), ص 0 (https://reliefweb.int/attachments/b٢ce٦٤٦) -https://reliefweb.int/downloads/pdf/Ee١be90٤V0٤١-٨٨ba-٤ddc-٦ea٢

٤٣ تقرير سوق الحبوب ٥٣٠, ١٧ مارس – المجلس الدولي للحبوب (٢٠٢٢), (https://www.igc.int/) (#en/gmr_summary.aspx

٤٤ معلومات السوق ونظام الإنذار المبكر – منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٢٢) تصقب الأسعار من خلال تكلفة الحد الأدنى لسلة الغذاء MFB ,

https://app.powerbi.com/view?r=eyJrJoiZjZmYTZhMjltMzQyMS٠٠ZWJlLTkiYTgtMTY) ٢ZDUxNGQzYzQ0liwidCI٦ImY٢ZjcwZjFiLTJhMmQmQNGYzMC٠ENTJhLTY٠YjhjZTBjMTik (NylsImMiOjF٩

٤0 المرجع السابق, ملحق القمح المستورد (الحقيق).

٤٦ المراجعة ربع السنوية للأمن الغذائي في اليمن, الربع ٢, ٢٠٢٢, برنامج الغذاء العالمي (٢٠٢٢), ص ٣, (https://fscluster.org/sites/default/files/documents/yemen_food_security_) (pdf.٢٠٢٢_quarterly_review_-_q٢

٤٧ ملحق أسعار الطعام – منظمة الأغذية والزراعة (سبتمبر ٢٠٢٢), (https://www.fao.org/) (/worldfoodsituation/foodpricesindex/en.

٤٨ نظرة على الأمن الغذائي في اليمن, يونيو ٢٠٢٢ - شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة (٢٠٢٢), ص ٤ (https://fews.net/east-africa/yemen/food-security-outlook/june)-٢٠٢٢

٤٩ نظرة على الأمن الغذائي في اليمن, يونيو ٢٠٢٢ - شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة (٢٠٢٢), ص ٤ (https://fews.net/east-africa/yemen/food-security-outlook/june)-٢٠٢٢

٥٠ مستجدات الحالة الإنسانية في اليمن, أغسطس ٢٠٢٢ – مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة, ص ٣, (https://reliefweb.int/report/yemen/) (enar-٢٠٢٢-august-٨-yemen-humanitarian-update-issue

٥١ المراجعة ربع السنوية للأمن الغذائي في اليمن, الربع ٢, ٢٠٢٢ – برنامج الغذاء العالمي (٢٠٢٢), ص ٢ (https://fscluster.org/sites/default/files/documents/yemen_food_security_) (pdfhttps://fscluster.org/sites/default/files/documents/٢٠٢٢_quarterly_review_-_q٢ (pdf.٢٠٢٢_yemen_food_security_quarterly_review_-_q٢

٥٢ نظرة على سوق السلع – البنك الدولي (أبريل ٢٠٢٢), ص ٤ (https://openknowledge.) (pdf.٢٠٢٢-CMO-April/٣٧٢٢٣/١٠٩٨٦/worldbank.org/bitstream/handle

٥٣ بيان نائب الأمين العام, بشأن الاستقطاعات من المساعدات التنموية – أخبار منظمة الأمم المتحدة (٢٠٢٢) (https://www.un.org/sg/en/content/dsg/statement) /٢٠٠٠-0-٢٠٢٢ -deputy-secretary-generals-statement-cuts-official-development-assistance (٢٩%٢Aoda%

٥٤ سعر صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع – مبادرة التصقب الاقتصادي في اليمن (٢٠٢٢) commodities (https://yemen.yeti.acaps.org/fix-commodities) "تم استرداد البيانات بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠٢٢

٥0 المراجعة ربع السنوية للأمن الغذائي في اليمن, الربع ٢, ٢٠٢٢ – برنامج الغذاء العالمي (٢٠٢٢), ص ٧ (https://fscluster.org/sites/default/files/documents/yemen_food_security_) (pdf.٢٠٢٢_quarterly_review_-_q٢

٥٦ نظام غذائي مستدام: المفهوم وإطار العمل – منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١٨), (https://) (ca٢٠٧٩en/CAT٠٧٩EN.pdf/٣/www.fao.org

٥٧ تقوم الشركات اليمنية بإطعام الملايين على الرغم من التحديات الصعبة – مؤسسة التمويل الدولية (٢٠٢٢), (https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/news_ext_content/ifc_) (external_corporate_site/news+and+events/news/cm-stories/ (yemeni-company-feeds-millions-despite-relentless-challenges

٥٨ دعم نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الإنمائية الدولية لشركة هائل سعيد أنعم للأغذية – مجموعة البنك الدولي (٢٠٢١) (https://www.worldbank.org/en/about/partners/brief/) (ida-private-sector-window-support-for-hayel-saeed-anam-hsa-foods

٥٩ شركة يمنية توفر الغذاء للملايين, في مواجهة تحديات قاسية – مؤسسة التمويل الدولية (٢٠٢٢), (https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/news_ext_content/ifc_external_) (corporate_site/news+and+events/news/cm-stories/ (yemeni-company-feeds-millions-despite-relentless-challenges

٦٠ الأمن الغذائي في اليمن: القطاع الخاص واستيراد الطعام – معهد التنمية لما وراء البحار/مشروع تقييم القدرات (٢٠٢٢), ص ١١, (https://cdn.odi.org/media/documents/Food_) (the_private_sector_and_imported_food_uTu0YXS.pdf_-_١_security_in_Yemen

٦١ وثيقة معلومات المشروع, مشروع الاستجابة للأمن الغذائي والقدرة على التكيف في اليمن – البنك الدولي (٢٠٢١), (worldbank.org/curated/.https://documents١) (pdf/Project-Information-Documen-Yemen-Food-Security-/٧٦٣٦٧١٦١١٧٩٧٣٠0٧٠٦/en (pdf.Response-and-Resilience-Project-P١٧٦١٢٩

Contact us

Aden
P.O. Box 70161

T. +967 (2) 240500
F. +967 (2) 240600

Al Hodeida
P.O. Box 4200

T. +967 (3) 203930/203917
F. +967 (3) 203928

Sana’a
P.O. Box 1108

T. +967 (1) 207766
F. +967 (1) 208800

Taiz
P.O. Box 5302

T. +967 (4) 215١7١/2/9
F. +967 (4) 23١559/2١2334

Dubai
Dubai, United Arab Emirates
P.O. Box 8662

T. +97١ (4) 4277292
F. +97١ (4) 4277275

Cairo
Plot #9, Building 65,
City Gate, Southern 90 Street,
5th Settlement
New Cairo, Egypt

